< ١٠ >

مباحثاتٌ بين الطوسيّ والكاتبيّ

<١> رسالةٌ فى إثبات واجب الوجود

لنجم الدّين علىّ بن عمر الكاتبىّ القزوينىّ دبيران

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

أمّا بعدَ حمدِ اللّٰه و الثّناء عليه بما هو أهلهُ ومُستحقُّه، والصّلاةِ على نبيّه محمد وآله فهٰذهِ رسالة، حرّرتُها بالتماسِ مَن شاركتهُم فى البحث من العلماء ـ أدام اللّٰهُ فضائلهُم ـ فى مباحثَ تَتعلّقُ بالبرهان الّذى ذكره الأوائل فى إثباتِ موُجودٍ واجبٍ لذاته.

اعلم أنّ الأوائل قالوا فى إثبات هٰذا المطلوب العظيم: لا شَكَّ فى وجود موجودٍ، فذلك الموجودُ إن كان واجباً لذاته فقد حصل المطلوبُ، وإن كان مُمكناً لذاتهِ فقد افتَقَرَ إلى مُؤثِر.

فذلك المؤثّرُ إن كان واجباً لذاته فقد حصل المرام أيضاً، وإن كان ممكناً لذاتـه افتقر إلىٰ مؤثِر. فذلك المؤثِر إن كان نَفسَ ما كان أثراً له لزم الدّورُ، وإنّه مُحالٌ، لأنّه حينئذ يتوقّفُ كُلٌّ منهُما على الآخَر، لوجوب تقدُّم المؤثِر بالذّاتِ على الأثر، ويلزَمُ عنه تقدُّم كُلّ واحد منهما علىٰ نفسه، لأنّ الموقوفَ على الموقوف عـلى الشـىء موقوفٌ علىٰ ذلك الشّىء.

وإن كان ذلك المؤثّر شيئاً آخرَ غيرَ ما هو أثرٌ لهُ، فلا يخلو: إمّا أن ينتهيَ إلىٰ موجودٍ واجبٍ لذاته؛ أو يتسلسلَ إلىٰ غير النّهاية. والأوّل فيه حصولُ المطلوب أيضاً؛ والثّاني باطل، وإلّا لحصل مجموعٌ مركّبٌ من أفراد مُتناهية، و لو كان كذلك لكان مُمكناً لذاته، لافتقاره إلىٰ أجزائه الّتى هى غيْرهُ، ووجوبِ استلزام الافتقار إلى الغير إمكانَ المفتقر.

وكُلُّ مُمكن لابُدَّ له من مُؤثر، فلذلك المجموع مؤثّر، فذلك المؤثّر إمّا أن يكونَ نَفسَهُ، أو أمراً داخِلاً فيه، أو أمراً خارجاً عنهُ. والأوّلُ مُحالٌ؛ لوجوب تقدُّم المؤثر بالذّات على الأثر وامتناع تقدُّم الشّىء علىٰ نفسه. والثّانى أيضاً مُحال، لأنّ المؤثر فى المجموع مؤثّر فى كُلّ جزء من أجزائه، فلو كان أحدٌ أجزاء ذلك المجموع مؤثراً فى ذلك المجموع لزم أن يكونَ مؤثّراً فى نفسه ومؤثراً فيما هو مؤثّرٌ فيه، وكُلٌّ منهما مُحالٌ؛ أمّا الأوّلُ فلامتناع تقدُّم الشّىء علىٰ نفسِهِ، وأمّا الثّانى فلاستلزامه الدّورَ، و قد أبطلناهُ.

و لمّا بطل القِسمان الأوّلان تعيّن الثّالِثُ؛ و هو أن يكون المؤثّرُ فى ذلك المجموع أمراً موجوداً خارجاً عن ذلك المجموع، والخارج عن جملة الممكنات لا يكونُ مُمكناً لذاتِه، وإلّا لكان داخلاً فيه، بل خارجاً عنه، وهو المطلوب». [1]

واعلم أنّ هذا الإيرادَ ليسَ وارداً على النّظم الطبيعىّ، لأنّ حاصلهُ يَرجعُ إلىٰ أنّه لو لم يكن شىء من ذلك الموجود ولا مؤثّرِه ولا مؤثّر مؤثّرِهِ واجباً لذاته، يلزمُ أحَدُ الأمور الثّلاثة، و هو إمّا الدّورُ، أو وجودُ واجبِ موجودٍ لذاته، أو التّسلسُل. والأوّل والثّالث باطلان، و فى الثّانى حصولُ المطلوب.

فنقولُ: لا نُسَلّمُ أنّ فى الثّانى حصولَ المطلوب، فإنّهُ لا يلزمُ من وجود موجودٍ واجبٍ لذاته ـ علىٰ تقدير أن لا يكون شىءٌ ممّا ذكرتم من الأمور الثّلاثة واجباً لذاته ـ وجودُ موجودٍ واجبٍ لذاته فى نفس الأمر. والمطلوبُ هو الثّانى لا الأوّل، وأمّا الثالثُ

١. الىٰ هُنا ينتهى ما رواه المؤلّف عن الحكماء القدماء من البرهنة علىٰ إثبات وجود واجب الوجود، و سوف يبدأ ممّا يلى ذلك بالإدلاء برأيه ومناقشاته لهٰذا البرهان، ثمّ بيان ما يرتأيه من البرهنة علىٰ المطلوب.

فلا نُسلِّم أنّه باطِلٌ.

وما ذكروه لإبطالهِ لا يدلُّ علىٰ ذلك، لأنّهم جعلوا من لوازم التّسلسُل كونَ المجموع الحاصل من أفراده الغير المتناهية مُمكناً لذاته. ومن لوازم إمكان ذلك المجموع افتقارهُ إلى المؤثّر، و من لوازم افتقاره إلى المؤثّر أن يكونَ مؤثّرهُ: إمّا نفسَ ذلك المجموع، أو أمراً داخِلاً فيه، أو أمراً خارجاً عنه. وإذا كان كذلك فلا بدَّ من إبطال كُلّ واحد من هذه الأمور الثّلاثة حتّىٰ ينتفي إمكانُ ذلك المجموع و يلزم من انتفائه انتفاء التّسلسل، لكنّهم ما فعلوا ذلك؛ بل أبطلوا الأمرين الأوّلين.

وأمّا الأمرُ الثّالثُ، فقالوا: إنّ الخارجَ عن جملةِ المُمكنات يكون موجوداً واجباً لذاته، و هو قَولٌ حَقٌّ، و لكن لماذا يلزمُ منه [أن يكونَ الخارجُ عن هٰذا المجموع واجِباً لذاته؟ وإنّما يلزمُ ذلك أن لو كان] جملةُ الممكنات الموجودة واقعةً في هٰذه السّلسلة. و ذلك غيرُ معلوم؛ لاحتمال حصول سلاسل فوق واحدة، كُلُّ واحدة منها تشتملُ علىٰ بعض الممكنات الموجودة فقط، لا علىٰ كلّها، سلّمنا ذلك، لكن من البيّن أنّ كون الخارج كذلك لا يدلُّ على إبطاله. وإذا لم يُبطِلوا لازماً من لوازم كون ذلك المجموع مُمكناً لا يلزم انتفاء إمكان ذلك المجموع، لجواز أن يكون لازم إمكان ذلك المجموع هو ذلك اللّازم فقط.

وأنا أقولُ: الطريقُ في ذلك ـ بعد إثباتِ صدق الشّرطيّة القائلة بأنّه لو لم يكن ذلك الموجودُ ولا مؤثّرهُ و لا مؤثّرُ مؤثّره واجباً لذاته، يلزمُ أحدُ الأُمور الثّلاثة.

و هو إمّا الدّورُ، أو وجودُ موجودٍ واجبٍ لذاته، أو التّسلسُل الواحدُ إن كان جملةُ الممكنات الموجودة واقعةً في سلسلةٍ واحدةٍ، أو أكثرُ من التّسلسُل الواحد إن لم يكن كذلك ـ أنّ يقالَ: يلزمُ من صدق هٰذه الشّرطيّة أن يكونَ في‌الوجود موجودٌ واجبٌ لذاته، لأنّ اللّازم فيها إن كان هو الدّور، والدّور باطل، فينتفي ملزومه ويلزمُ من انتفائه أن يكون ذلك الموجودُ أو مؤثّرهُ أو مؤثّرُ مؤثّره واجباً لذاته.

وإن كان موجودٌ واجبٌ لذاته، فيُردّدُ إمّا في اللازم أو في الملزوم، ليحصل منه

وجودُ موجودٍ واجبٍ لذاته.

[وَنقولُ ـ إنّ ذلك الموجودَ أو مؤثّره أو مؤثّر مؤثّره إن كان واجباً لذاته فقد حصل المطلوبُ؛ وإن لم يكن شىء منها واجباً لذاته لزم أيضاً وجودُ موجودٍ واجبٍ لذاته لتحقّق ملزومه حينئذ،] لأنّ لازم هٰذا التّقدير إن كان واجبَ الوجود لذاته فظاهرٌ. وإن كان هو الدّور ـ وإنّه منتفٍ ـ فينتفى ذلك التّقدير.

وإن كان هو التّسلسل واحداً كان أو أكثر ـ من الأفراد الغير المتناهية ممكناً ـ فيكون ذلك التّقديرُ ـ أعنى أن لا يكون ذلك الموجودُ أو مؤثّره و مؤثّر مؤثّره واجباً لذاتِهِ ـ مُستلزماً لكون ذلك المجموع ممكناً، وإمكانُ ذلك المجموع مستلزمٌ لأن تكون علّته إمّا نفسَهُ، أو أمراً داخلاً فيه، أو أمراً خارجاً منه. كُلُّ ذلك على الوجه الّذى مرّ.

ثُمّ بعدَ ثبوت هاتين المُلازمتين ـ أعنى مُلازمةَ إمكان ذلك المجموع لما ذكرنا من التّقدير، ومُلازمةَ أحد الأُمور الثّلاثة المذكورة لإمكان ذلك المجموع [لما ذكرنا من التّقدير ـ نقولُ: اللّازمُ لإمكان ذلك المجموع] إن كان أحدَ الأمرين الأوّلين وهما باطِلان، فينتفى إمكانُ ذلك المجموع. و يلزمُ من انتفائه انتفاء التّسلسل، واحِداً كان أو أكثر، و من انتفائه انتفاء ما ذكرناه من التّقدير.

وإن كان اللّازمُ هو الأمرَ الثّالثَ كان هذا الّلازمُ لازماً للتسلسل المذكور، لأنّ المستلزم للمستلزم للشىء مستلزم لذلك الشىء فنقول: التّسلسل ـ واحِداً كان أو أكثر ـ إمّا أن يكونَ باطلاً أو حقّاً، فإن كان باطلاً يلزم انتفاء ما ذكرنا من التّقدير لانتفاء لازمه، وإن كان حقّاً يلزمُ وجودُ موجودٍ واجبٍ لذاته، فعُلِمَ أنّ وجودَ موجودٍ واجبٍ لذاته لازمُ الثّبوت علىٰ جميع التّقادير.

وإن شئنا قرّرنا البّرهانَ علىٰ هٰذا الوجه و قُلنا: لو لم يكن فى الوجود موجودٌ واجبٌ لذاته لزمَ انحصارُ الموجودات فى المُمكنات، و لو انحصرت الموجوداتُ فى المُمكنات لزم أحدُ المجموعات الثّلاثة، وهو إمّا انحصارُ الموجودات فى المُمكنات مع الدّور، أو الانحصار المذكور إمّا مع تسلسُل واحد، أو مع تسلسلات

فوقَ واحدة. وهُما يُنتِجان: لو لم يكن في الوجود موجودٌ واجبٌ لذاته يلزم أحدُ المجموعات الثّلاثة.وهو امّا انحصار الموجودات في الممكنات مع الدّور أو هذا الانحصار إمّا مع انحصار تسلسُل واحد أو مع تسلسلات فوق واحدة.

أمّا الصّغرىٰ فضروريّة، وأمّا الكبرىٰ فلأنّ لكلّ واحد من تلك‌الممكناتِ عِلّة موجودةٌ ممكنة، و لتلك العلّةِ أيضا علّة أخرىٰ مُمكنة، و هَلمّ جَرّاً. إلىٰ غير النّهاية. فإن كان عِلّةُ شيء من تلك‌العِلل ما هو معلولٌ لها ـ سواءاًكانت بواسطة أو بغير واسطة ـ يلزم‌الدّورُ مع‌الانحصار المذكور، وإن كان غيره يلزم الانحصار المذكور إمّا مع تسلسُل واحِد إن كانت جُملة المُمكنات الموجودة واقعة في سِلسلة واحدة، و إمّا مع تسلسلات فوق واحد إن لم يكن كذلك، ثمّ نجعلُ هٰذه النّتيجة مُقدّمةً شرطيّة لقياس استثنائيّ، و يُستثنىٰ نقيضُ تاليها بأن قولَ: كُلُّ واحدِ هٰذه المجموعات الثّلاثة باطلٌ:

أمّاالأوّل، فلأنّ‌المفتقَرَاليه مُتقدّمٌ على‌المُفتقر، ولوكان‌الشيء علّة لعلّته أوعلّة علّته يلزمُ افتقار علته أو علّته إليه، لكن علّته و علّة علّته مُتقدّمة عليه وهو مُتقدّم عليها حينئذ، و المُتقدّم على المُتقدّم مُتقدّم، فيلزمُ تقدّمُ الشّيء علىٰ نفسه، وإنّه مُحالٌ.

وأمّا الآخَران، فلأنّ أحدَ جزئي كُلّ واحد منهما ـ أعني التّسلسل ـ واحداًكان أو اكثرـ ملزومٌ لانتفاء الجزء الآخَر، لأنه علىٰ تقدير التّسلسُل أو التّسلسُلات يحصلُ مجموعٌ مركّب من آحاد غير متناهية مفتقرٌ إلىٰ علّة، لافتقاره الىٰ أجزائه الّتي هي غيره واستلزام ذلك إمكانه.

و تلك العلّةُ استحال أن تكون نفسَهُ، و ذلك ظاهرٌ، لامتناع تقدُّم الشّيء علىٰ نفسه؛ و لا داخلاً فيه، لأنّ المؤثّر في المجموع مؤثّر في كُلّ واحد من أفراده. فلوكان الدّاخِلُ في الشيء علّة له لزم كونُه علّةً لنفسه وإنّه مُحالٌ و عِلّة لعلّةِ علّتِه، وهو أيضاً مُحالٌ، لاستلزامه الدّور الباطلَ.

ولمّا بطل هٰذان القسمان تعيّن أن تكونَ علّتهُ موجوداً خارجاً منه. والموجودُ الخارجُ من جميع الممكنات واجبٌ لذاته، فيلزم بطلانُ الانحصار. فعُلِمَ أنّ فرضَ

التّسلسُل واحداًكان أو اكثر، ملزومٌ لعدم الانحصار المذكور. ثُمّ بعد ذلك تُردّد إمّا فى الملزوم أو فى اللّازم ليلزم منه انتفاء المجموع جزماً.

هٰذا تقريرُ البّرهان على الوجهِ الواجب. و هو ضعيفٌ. لأنّ لقائلٍ أن يقولَ: لا نُسلّمُ أنّ المؤثّر فى المجموع مؤثّرٌ فى كُلّ جزء من أجزائه. ولِمَ لا يجوزُ أن يكون مؤثّراً فى المجموع من حيثُ هو مجموع و لا يكون مؤثّراً فى جميع أجزائه بأن يكونَ بعضُ أجزائه غنيّاً عن المؤثّر أو حاصلاً لمؤثّر آخر غير هٰذا المؤثّر.

ألا ترىٰ أنّ المجموعَ المركّبَ من جميعِ الموجودات، أعنى الواجِبَ لذاته والممكناتالموجودةَ بأسرها، ممكنٌ لذاته، لافتقاره إلىٰ أجزائه الّتى هى غيرهُ واستلزم ذلك إمكانه. و علّتهُ هى واجِبُ الوجود لذاته، و ليس علّةً لنفسهِ، لاستغنائه من العلّة.

لايُقالُ: نَحنُ لا ندّعى أنّ المؤثّر فى المجموع مؤثّرٌ فى كُلّ جُزء من أجزائه، إلّا إذا كان المجموعُ مرّكباً من أفراد مُمكنة، وما ذكرته ليس كذلك، فلا يتوجّه نقضاً علينا.

لأنّا نقول: لا نُسلّمُ ذلك، و ما الدّليلُ عليه ؟. و لم لا يجوز أن يكون مؤثّراً فى المجموع من حيثُ هو مجموع، و لا يكون مؤثّراً فى جميع أجزائه، لحصول بعض أجزائه بِعلّةٍ أخرىٰ غير هذا المؤثّر. وما ذكرناه من الصّورة علىٰ طريق النّقض تركناه واقتصرنا على المنع، فعليكم البرهانَ علىٰ ما ادّعيتموه.

علىٰ أنّا نقولُ: لو وجب أن يكون المؤثّر فى المجموع المُركّب من الآحاد الإمكانيّة مؤثّراً فى كُلّ جزء منه لزم أحدُ الأمرين و هو إمّا تقدّمُ المسبّب على السّبب التّام أو تخلّفُ المسبّب من السّبب التّامّ، و كُلُّ واحد منهما مُحالٌ.

بَيانُ المّلازمة: أنّ المُركّبَ من جزئين، كُلّ واحد منهما ممكن إذا تقدّم أحدُ جزئيه على الآخرَ زماناً، كالسّرير، فأنّه تقدّم أحد جزئيه ـ و هو المادّةُ ـ على الجزء الآخَر، و هو الصّورة السّريريّة.

فالمؤثّر فيه إن كان مؤثّراً فى كُلّ واحد من جزئيه فلا يخلو. إمّا أن يوجد المؤثّر مع

الجزء المُتقدّم أو لم يوجد. فإن لم يوجد يلزم تقدّمُ المسبّب على السّبب التّام، وإن وُجِدَ يلزم تأخّرُ المُسبّب عن السّبب التّامّ. وأمّا إن كان كُلُّ واحِد مِنهما مُحالاً فظاهِرٌ.

لا يُقالُ: نَحنُ نتركُ ذلك كُلّهُ ونقولُ: المجموعُ المركّبُ من الآحاد الغير المتناهية مُمكنٌ، لما مرّ، و كُلّ ممكن لا بُدّ له من علّة تامّة. و نعنى بالعلّة التّامةِ جميعَ الامور الّتى يصدقُ علىٰ كُلّ واحِد منها أنّه مُفتقرٌ إليه. و تلك العلّة التامّة استحال أن تكونَ نفسَ ذلك المجموع ـ والعلم به ضروريٌّ ـ ولا أمراً داخلاً فيه؛ لا متناع أن يكون الدّاخلُ فى الشّىء علّةً تامّةً لذلك الشّىء؛ ضرورةَ توقّفه علىٰ بقيّة الأجزاء. ولمّا بطل هذان القِسمان تعيّن الثّالثُ، وهو أن تكون تلك العلّة أمراً خارجاً عنه، و يلزمُ من ذلك حصولُ المطلوب على الوجه الّذى قرّرناه قبلُ.

لأنّا نقولُ: إذا فسّرتّم العلّة بالعلّة التامّة فنقولُ: لم لا يجوزُ أن تكونَ العلّة التّامّة للشىء هى نفسَ ذلك الشّىء؟.

قوله: «العلم بامتناعه ضروریٌ»، قلنا ـ لا نُسلّمُ، فإنّه لو كان‌ممتنعاً لما كان واقعاً، وانّه واقع، فإنّ المجموعَ المُركّب من جميع المُمكنات ممكن، لما بيّنتّم. وكُلّ ممكن لا بُدّ له من علّة تامّة موجودة. فالعلّة التّامة لذلك المجموع استحال أن تكون أمراً داخلاً فيه، ضرورةَ توقّفه علىٰ غير ذلك الدّاخل، ولا أمراً خارجاً منه؛ لأنه متفاوت موجود خارج عن هٰذا المجموع. ولمّا بطل هٰذان القِسمان تعيّن أن يكونَ علّتهُ التامّةُ نفسَ ذلك المجموع.

لا يُقالُ: لو تسلسلت العلل والمعلولاتُ إلىٰ غير النّهاية من طرف المبدأ فلا يخلو: إمّا أن يكونَ بينَ المعلول الأوّل و بينَ كُلّ واحدة من عِلله الواقعة فى تلك السّلسِلةِ عِلل متناهيةٌ أو لم يكن. والثّانى مُحالٌ، وإلّا لكان بينهُ و بينَ واحد من عِلله الموجودة فى تلك السّلسِلة عِللٌ غيرُ مُتناهية. وذلك يستلزم انحصار الغير المُتناهى فيما بينَ طرفَين حاصِرَين، وإنّهُ مُحالٌ بالضّرورة والأوّلُ ـ وهو أن يكون بينَهُ و بيَن كُلّ واحد من عِلله الموجودة عِلل متناهية ـ و هو أيضاً باطِلٌ، لأنّه لو كان كذلك للزم مِنهُ كونُ الكُلّ

مُتناهياً، لوقوعه بينه وبينَ كُلّ واحِد من عِلله. و قد فُرِضَ غيرَ متناه، هٰذا خُلفٌ.

لأنّا نقولُ: لا نُسَلّمُ أنّ القِسمَ الأوّل باطِلٌ. قوله: «لو كان كذلك يلزم كونُ الكُلّ مُتناهياً»، قُلنا: لا نُسَلّمُ. قوله «لوقوعه بينه و بين واحدة من علله»: مُقدّمة ممنوعة، بل هى عينُ النّزاع، فانّا لو سَلّمنا هٰذه المُقدّمة لثبت مطلوبُكم جَزماً، لامتناع وقوع غير المُتناهى فيما بينَ طرفَى حاصِرَين.

لا يُقالُ لو تسلسلت العِلل والمعلولات إلىٰ غير النّهاية لحصلت هُناك جُملتان غيرُ مُتناهيتين من طرف المبدأ، مبدأ إحداهُما من المعلول الأوّل و مبدأ الأخرىٰ من المعلول الّذى بعدهُ بَعددٍ مُتناه.

و حينئذ لا يخلو: إمّا أن تَنطَبِقَ الجُملةُ الثّانيةُ على الجُملةُ الأولىٰ ـ علىٰ معنىٰ أنّ الشّىء الأوّل من الجُملة الثّانية تنطبق على الشّىء الأوّل من الجُملة الاولى بالتوَهُّم. والشّىء الثّانى على الشّىء الثّانى و هَلمَّ جرّاً، أولا تنطبقُ.

فإن انطبقت يلزم أن تكون الجُملة الأولىٰ مُساوية للجملة الثّانية. لكنّ الجُملةَ الأولىٰ زائدة على الجُملة الثّانية بمقدار عددٍ غير مُتناه، فيلزمُ أن يكون الزّائدُ مُساوياً للناقص، وإنّه مُحالٌ. و إن لم تنطبق انطبقت الجُملةُ الثّانية من طرف المبدأ، والأولىٰ زادت عليها بمقدارٍ مُتناه، فيكونُ كُلُّ واحدة منهما مُتناهيةً من طرف المبدأ: أمّا الثّانيةُ فلانقطاعها من ذلك الطرف، وأمّا الأولىٰ فلزيادتها عليها بمقدار مُتناه و وجوب تناهى الزائد على المتناهى بمقدار متناه، و قد فرضنا غير مُتناهيين من ذلك الطرف. هٰذا خُلفٌ مُحالٌ.

لأنّا نَقولُ: لا نُسَلّمُ وجوبَ انقطاع الجُملةِ الثّانية علىٰ تقدير عدم الانطباق علىٰ ما ذكرتُم من التّفسير. فإنّهُ يَحتَمِلُ أن يكونَ عدمُ الانطباق لعجزنا عن توهُّم الانطباق، فإنّ توهُّم انطباق غير المُتناهى علىٰ غير المُتناهى مُحالٌ. فلذلك لا يَنطبقُ.

و نحنُ قد تكلّفنا لإثبات هٰذا المطلوب حُجّةً هكذا: «المُمكنُ من حيثُ إنّه ممكن موجودٌ. ويلزمُ منه وجودُ موجود لذاته.

أمّا المقدّمة الأُولى، فلأنّ هذا الممكن موجود، والممكنّ من حيث إنّه ممكنّ جزءٌ من هٰذا الممكن، و جزءٌالموجود موجودٌ، فالممكنُ من حيثُ إنّه ممكن موجودٌ.

وأمّا المقدّمةُ الثّانيةُ، فلأنّ المُمكِنَ من حيثُ هو ممكنٌ لمّا كان موجوداً فهو امّا واجبٌ لذاته أو ممكن لذاته.

فإن كان الأوّل فقد حصل المطلوبُ، وإن كان الثّانى فلابدّ له من علّة، لافتقار كُلّ ممكن إلى علّة تُوجِدُهُ، و تلك العلّةُ: إمّا نفسهُ ـ أعنى نفسَ الممكن من حيث هو ممكن ـ أو فردٌ من أفراده، أو هو موجود خارج عنه و عن أفراده.

و الأوّل مُحالٌ. لأنّ العِلّة بالّذات مُتقدّمة على المعلول، والشّىء، استحال تقدّمهُ علىٰ نفسه. والثّانى أيضاً مُحالٌ، لأنّ كُلّ فرد من أفراده مُفتقرإليه؛ لوجوب افتقار الكلّ إلى الجزء، فلو كان فردٌ من أفراده علّةٌ له لكان هو مُفتقراً إلىٰ ذلك الفرد، لوجوب افتقار المعلول إلى العلّة، فيلزم افتقارُكُلّ واحد منهما إلى الآخَر، و إنّه دورٌ مُحالٌ، لما عرفت، من استلزامه تقدُّمَ الشّىء علىٰ نفسه.

و لمّا بطل هذان القِسمان، تعيّن القِسمُ الثّالثُ، و هو أن يكون علّةُ الممكن، من حيثُ إنّه ممكن، موجوداً خارجاً عنه و عن أفراده، و كُلّ موجود خارج عنه و من أفراده يكونُ واجباً لذاته، فثبت وجودُ موجودٍ واجبٍ لذاته، وهو المطلوبُ.

و هو أيضاً ضعيفٌ لأنّا نقولُ. لا نُسَلِّمُ أنّ المُمكنَ من حيث هو ممكن جزءٌ من هذا المُمكن، بل هو اعتبار عقلىّ عرض لكلّ فرد من أفراد الممكنات، و هو كونهُ بحالةٍ ليس وحودهُ ولا عدمهُ من ذاته، بل كُلّ واحد منهما يحصلُ له لعلّة خارجة عن ذاته. و من البيّن أنّ هٰذا عقلىّ لا وجودَ له و لا تحقّقَ فى الخارج، وإذا كان كذلك استحال أن يكون جزءاً ممّا له تحقّقٌ و ثبوتٌ فى الخارج.

و لنختم هذه الرّسالة بالتنبيه علىٰ بحث شريف يتعلّقُ بالجواب الّذى ذكره الإمام فى كتاب المعالم من حجّة الحكماء فى إثبات قِدَم العالم.

قال الحكماء: كُلُّ ما يتوقّفُ عليه كونُ البارى تعالىٰ مُوجِداً للعالم حاصِلٌ فى

الأزل، ومتىٰ كان كذلك كان العالَمُ قديماً.

بيانُ المقام الأوّل: أنّه لو لم يكن كذلك لتوقّف كونُ البارى مُوجِداً للعالَم علىٰ أمر حادث، و ذلك الحادثُ يتوقّفُ وجودهُ علىٰ حادث آخرَ، وإلّا لكان وجودُه موقوفاً علىٰ غير الحادث، وكُلُّ ما هو غيرُ حادث قديمٌ، و لو كان كذلك لزم قِدَمُهُ، لوجوب استلزام قِدَم العلّة و قِدَم الشّرائط قِدَمَ المعلول، فالحادثُ قديمٌ. هٰذا خُلفٌ.

و ذلك الحادثُ يَتوقّفُ علىٰ حادثٍ آخَرَ، فقبلَ كُلّ حادثٍ حادث آخر لا إلىٰ نهايةٍ. وإنّهُ مُحالٌ.

وأمّا بيانُ المقام الثّاني، فلأنّهُ ـ حينئذ ـ و جب أن يمتنع تَخلُّفُ العالَم عن اللّٰه تعالىٰ، وإلّا لجاز أن يوجد العالمُ عن اللّٰه تعالىٰ ـ مع تلك الأمور الأزليّة ـ تارةً ولا يوجد أخرىٰ. وإذاكان كذلك كان اختصاصُ أحد الوقتين بالإيجاد دونَ الوقت الآخَر، إن كان لا بمُخصّصٍ لزم التّرجيحُ من غير مُرجّح، وإنّـه مُـحالٌ بـالضّرورة، وإن كـان بمُخصّص لم يكن جميعُ ماكان يتوقّفُ عليه كونُ البارى تعالىٰ مُوجِداً للعالَم حاصِلاً فى الأزل، و قد فرضناه حاصلاً فيه. هذا خُلفٌ مُحال.

أجاب الإمامُ من هٰذه الحُجّة وقال. لو صَحّ ما ذكرتُم لزم دوامُ جميع الممكنات بدوام البارى تعالىٰ، و لوكان كذلك لوجب أن لا يُوجَدَ للعالَم تغيّرٌ أصلا، وإنّه مُحالٌ.

و اعلم أنّ هٰذا نَقضٌ إجماليٌ على الحُجّة المذكورة لِلحكماء، و توجيهُهُ أن يقالَ، لو صحّ جميعُ مقدّمات ما ذكرتم من الدّليل لزم أن يكون جميعُ الموجودات الممكنة حتّىٰ الحوادث اليوميّة أزليّةً.

لا يقال: كلّ ما يتوقفُ عليه كونُ البارى تعالىٰ مُوجِداً لهٰذا الحادث اليومىّ حاصِلٌ فى الأزل، و متىٰ كان كذلك كان الحادثُ اليومىُ قديماً، و نُبيّنُ كُلّ واحد من المقامين بعين ما ذكرتموه من البُرهانين المذكورين، لصدقِهما من غير تفاوت أصلاً. ولمّا كان هٰذا باطلاً، فكذا ما ذكرتموه.

وأنا أقولُ: للحكماء أن يدفعوا هٰذا النّقضَ مـن أنـفسهم و يـقولوا عـلى الدّليـل

المذكور لبيان صدق المقام الأوّل: لم لا يجوزُ أن لا يكونَ جميعُ ما يتوقّف عليه كونُ الباري تعالىٰ مَوجِداً لهٰذا الحادث أزليّاً؟.

قولُهُ: «لو كان كذلك لتوقّف كُلُّ حادث، علىٰ حادث، وذلك الحادث توقف علىٰ حادث آخر قبله وإلّا لكان أزليّاً. و ذلك الحادث الثانى علىٰ حادث آخر قبله. فقبل كلّ حادث حادثٌ آخرُ لا إلىٰ نهاية. إنّه مُحالٌ»

قُلنا: لا نُسلّمُ كونَ ذلك مُحالاً، بل هو عينُ مذهبنا، فإنّ عندنا قبلَ كُلّ حركة حركةً إلىٰ غير النّهاية، و الحركات المُعيّنة كلُّها حادثةٌ. و لا يمكنُ للمتكلّم أن يقولَ مثلَ ذلك؛ لأنّ الحكيمَ يقولُ: لو لم يكن جميعُ ما يتوقّفُ عليه كون الباري موجداً للعالم حاصلاً فى الأزل لتوقّف علىٰ حادث، وذلك الحادثُ علىٰ حادث آخَر؛ فقبلَ كُلّ حادثٍ حادثٌ لا إلىٰ نِهاية. وهو مُحالٌ علىٰ مذْهبك ومُعتقدك، والمُتكلمُ لا يمكنهُ إنكارُ ذلك. فالحاصِلُ أنّ الحكيم إنمّا استعمل هٰذه المقدّمةَ علىٰ سبيل الإلزام على الخَصم، والمُتكلّمُ يَحتاجُ إلىٰ إقامة البُرهان على استحالة ذلك، وإذا كان كذلك تمّ البُرهان المذكور للحكيم دونَ المُتكلّم.

وإذا عرفتَ هذا فنقولُ: الأولىٰ أن يُقالَ فى جواب ما ذكروه من الشّكّ: لِمَ قُلتم بإنّ التّرجيحَ من غير مُرجح مُحالٌ؛ فإنّ القادر المُختار عندنا يُرجّحُ أحدَ مقدوريه على الآخَر من غير مُرجّح. الا ترىٰ أنّ الهارِب من السّبع إذا عنّ له طريقان مُتساويان، و الجائع إذا قدّم إليه رغيفان متساويان، فإنّ كُلّ واحِدٍ مِنهُما يَختارُ أحدَهُما دونَ الآخَر من غير مُرجّح، لِمَ قُلتُم بِأنّهُ ليس كذلك، لا بُدّ لهُ من دليل. و ليكن هذا آخِرَ ما أردنا إيراده فى هذه الأوراق، والحمدُ لواهب العَقل بِلا نِهايةٍ. و الصّلاة علىٰ محمّد بغير عدد وغاية، والسّلام.

<٢>التعليقات علىٰ مباحث رسالة الكاتبيّ لنصير الدّين الطوسيّ

﴿ بسم اللّه الرحمن الرحيم﴾

قال ملكُ الحكماء المحققين، نصيرُ الملّة والدّين، محمّد بن محمّد بن الحسن

الطوسىّ، رحمه الله: طالعتُ الرّسالة الّتى عملها مولانا الإمام الكبير، نجم الملّة والدّين، عزّ الإسلام و المسلمين، أفضل العالم، علىّ الكاتبىّ القزوينىّ ـ أدام اللّهُ أيّامَهُ ـ فى المباحث المتعلّقة بإثباتِ و اجبِ الوجود لذاته ـ جلّت أسماؤهُ ـ فوجدتُها مشحونةً بغُرَرِ الدُّرَر، مشتملةً علىٰ فرائد الفوائد، وأثبتّها، وأوردتُ ما سَنَحَ لى فى كُلّ موضع ممّا يتعلّق بإيراد المُستفيدين، لا ردّ المعْترضين، ليتحقق لى حقيقةُ الحقّ فى ذلك، واللّٰه المُوفّقُ والمُعينُ، وها هى قولهُ بألفاظه:

قالَ: «أمّا بَعدَ حمدِ اللّٰه و الثّناءِ عليه بما هو أهلهُ و مُستحقّهُ، و الصّلاةُ علىٰ نبيّه محمّد وآله « فهٰذه رسالةٌ ـ إلىٰ قوله ـ و الخارجُ عن جُملة المُمكنات لا يكونُ مُمكناً لذاته، وإلّا لكان داخلاً فيه، بل خارجاً عنه، و هو المطلوب».

أقولُ: بعضُ هٰذا البرهان يَحتاجُ إلىٰ تقرير زائد، و لنُقدّم علىٰ ذلك مُقدّمةً: هى أن نقولَ: كُلّ سلسِلَة مُترتّبة من عِلل و معلولات يكون كُلّ عِلّةٍ تامّةً فى إفادةِ معلولها، وفيها علّةٌ هى أُولىٰ العِلل.

فتلك السّلسلةُ المتّصلةُ بعد أُولى العِلل منها ـ سواءٌ كانت مُتناهيةً فى الجانب الآخر أو غير مُتناهية ـ لا تستندُ بجُملتها وأجزائها إلىٰ غير ما فُرِضَ فيه أولى العِلل؛ وإلّا لم تكن العِللُ تامّةً، ويجبُ بحُصول آحاد السلسلة جميعاً حصولُ جُملتها.

فإن لم تكن فيها عِلّة هى أُولى العِلل، بل كانت العِللُ مُتصاعدةً فى جانب العِلّية إلىٰ ما يتناهىٰ ـ فلا تكونُ لتلك السّلسلة ولا لأجزائها عِلّةٌ يُمكِنُ أن يَستند إليها الآحادُ و لا الجُملة؛ لأنّ الخارجَ منها لا يصلحُ لأن يكونَ عِلّةً لها، وإلّا لاجتمع على الشّىء عِلّتان مُستقلّتان، فإنّ جميعَ الأجزاء كانت علِةً مُستقلةً، وكُلّ فردٍ من آحادها أوكُلّ جُملة هى جزءٌ من السّلسلة لا يصلحُ لأن تكونَ علّةً تامّةً لها، فإنّها لو كانت عِلّةً لكانت، أوّلاً، لعِلتّها المستقلّة القريبة و هى الأجزاء جَميعها، و لو كان كذلك لكان ذلك الفردُ أو تلك الجُملةُ عِلّةً لنفسها و لعِللها، و هو مُحال.

واذا تقرّرت هٰذه المقدّمةُ، تيسّر إبطالُ التّسلسل فيها، و هو بأن يُقالَ. فتلك

السّلسلة لا مبدأ لها، ولأنّ السّلسّلةَ فُرِضَت موجودةً، فتكونُ: إمّا واجبةً وإمّا مُمكنةً، ومُحالٌ أن تكون واجبةً، لافتقارها وافتقار أجزائها إلىٰ مبدأ، ومُحالٌ أن تكونَ مُمكنةً وإلّا لكان لها مبدأٌ، لا فتقار كُلِّ مُمكن إلىٰ مبدأ يوُجِدُهُ، و قد ثبت أنّ مثل هٰذه السّلسلة لا مبدأ لها، هٰذا خُلْفٌ.

وإن أردنا أن لا نتعرّض لإبطال التّسلسل، قلنا: إنّ هٰذه السّلسلة مُمكنة، و كُلّ مُمكن فله مؤثّر، فلهٰذه السّلسلة مؤثّر، و لا يجوزُ أن يكونَ المؤثّر فيها ما هو داخِلٌ فيها فقط، لأنّه لوكانت الأجزاء جميعاً وهي مُمكنة لكان المؤثّر فيها أمراً خارجاً منها، و لا يجوزُ أيضاً أن يكونَ فردٌ منها أو جملةٌ داخلةٌ فيها مؤثّراً لها، لما مرّ.

فإذن لها مؤثّرٌ من خارج، و من هٰذا وحده لا يلزمُ أن يكونَ الخارجُ منها واجباً إلّا بعد أن يُقالَ. كُلُّ مُمكن يُفرَضُ من جُملة المُمكنات الموجدة فهو مُحتاجٌ إلىٰ مؤثّر، و الكلامُ في المؤثركما ذكر هٰهُنا، لأنّه ينتهي إلىٰ واجب، أو يلزم الدّورُ أو التّسلسلُ، و الكلامُ في المؤثر الخارجيّ من السّلاسل الغير المُتناهيّة، كالكلام في أفراد الممكنات، و يلزمُ من الجميع أن يكون خارجُ جميع الممكنات موجوداً، هو مبدأها، و الخارجُ من الممكنات لا يكونُ ممكناً، بل واجباً، فهٰكذا ينبغي أن يُقرّر كلامُهُم.

قولُهُ: «واعلَم أنّ هٰذا البُرهانَ ليس و ارداً على النّظم الطبيعيّ ـ إلىٰ قوله: ـ لجواز أن يكونَ لازمٌ إمكان ذلك المجموع هو ذلك اللاّزم فقط».

أقولُ: وأنا ذكرتُ بيانَهُم لذلك، وإنّما اقتصرُوا علىٰ واحدة من التّسلسلات لكونِ الجَميع في الحُكم عليها بافتقارها علىٰ أمر خارج واحِداً، و كذلك الحكمُ علىٰ تلك الأُمور الخارجة إن كانت مُمكنةً إلىٰ أن ينتهي إلى الواجب لذاته.

قَولُهُ: «وأنا أقولُ: الطريقُ في ذلك بعدَ إثباتِ صدق الشّرطيّة القائلة بأنّهُ ـ إلىٰ قولهُ ـ فعلم أنّ وجودَ موجودٍ واجبٍ لذاته لازمُ الثّبوت علىٰ جميع التّقادير».

أقولُ: وهٰذاالبُرهانُ ممّا يُصحّحُ الصّورةَ وليس فيه ما يتعلّقُ بالمادّة و صحتّها أو فسادها.

قولُهُ: «وإن شئنا قرّرنا البُرهانَ المذكورَ علىٰ هذا الوجه، و قلنا ـ إلىٰ قوله ـ هٰذا تقريرُ البرهان على الوجه الواجب».

أقولُ: و هٰذا البيانُ أيضاً لتقرير صورة القياس، و ليس فيه تعرّضٌ لبيان الكلام فى مادته الّتى يقعُ فيها التّنازع.

قَولُهُ: «وهو ضعيفٌ، لأنّ لقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ أنّ المؤثّر فى المجموع مؤثّر فى كُلّ جزءٍ من أجزائه ـ إلىٰ قولهُ ـ و ليس علّة لنفسه، لاستغنائه عن العلّة».

أقولُ: المؤثّرُ التّامُّ القريبُ فى المجموع لا يمكنُ أن يكونَ شيئاً غيرَ أجزائه جَميعاً، و ذلك لأنّه إذا كانَ شيئان أحدُهُما مُتقدّمٌ بالذّات على الآخَر، وكان المُتقدّمُ لا يُمكنُ أن ينفكّ عن المُتأخّر وجوداً و عدماً، كان المُتقدّمُ علةً تامّةً للمُتأخّر، وإذا كان ذلك كذلك فالمجموعُ موجودٌ و مُتأخّرٌ بالذّات عن جميع أجزائه، وجميعُ الأجزاء مُتقدّمةٌ عليه ومُمتنعةُ الانفكاك و جوداً و عدماً.

فإذن، جميعُ الأجزاء علّة تامّة للمجموع، و لا يجوزُ أن يكونَ غيرُ الأجزاء للمجموع مؤثّراً آخَرَ، لامتناع تواردُ العلّتين علىٰ معلول واحد.

فإن قيل: ربّما يكونُ مع الأجزاء هيأة أو تركيبٌ، فيحصل المجموعُ منهما أو معهما.

قُلنا: إن كانت الهيأةُ والتّركيبُ أمرين مُغايرين للأجزاء كانت الأجزاء أجزاء مادّيةً، و تلك الهيأة والتّركيب جزء صورّى، و حينئذ يكون معنى الأجزاء الّتى أخذناها بعضَ الأجزاء، ونحنُ أردنا بالأجزاء جميعَها. وإن لم يكونا مُغايرين للأجزاء فلا يمكن أن يستدعى مؤثّراً.

ثُمّ إنّ الأجزاء لو احتاجت جميعاً إلىٰ مؤثّر كان المؤثّرُ فيها جميعاً مؤثّراً فى المجموع بتوسّطها، وإن لم تكن مُحتاجةً لم يكن المؤثّرُ فى المجموع مؤثّراً فى كُلّ جزء من أجزائه، و ذلك لعدم احتياج الأجزاء إلى المؤثّر.

قولُهُ: «لا يُقالُ: نحنُ لا ندعّى أنّ المؤثّر فى المجموعُ مؤثّر فى كُلّ جزء من أجزائه ـ إلىٰ قوله ـ فعليكُم البُرهان علىٰ ما ادّعيتموهُ».

أقولُ: نَحنُ بَيّنا أنّ العلّة التامّة لوجود المجموعِ هی جمیعُ أجزائه، لا غیر، والعلّةُ التامّةُ لجمیع الأجزاء ـإذاكانت الأجزاء مُمكنةً ـهی علّةُ الأجزاء، وبعدَها و بتوسّطِها علّةٌ للمجموعِ.

فقد تبيّن أنّ الموضعَ الّذی يُبحَثُ عنه كونُ المؤثّر فی المجموعِ مؤثّراً فی كُلّ أجزائه. وهٰهُنا لا يُتصوّرُ أن يكونَ المؤثّرُ فی المجموعِ من حيثُ هو مجموعٌ شيئاً غيرَ الأجزاء، لأنّ المؤثّر فی العِلل و المعلولات المترتّبة لا يكونُ غيرَ آحادها المترتّبة، وعلّة التّرتيب هی الأجزاء أنفسَها من حيثُ هی عِللٌ ومعلولاتٌ.

فقد تبيّن أنّ فی الموضعِ‌الّذی نحنُ فيه تكونُ العلّةُ المؤثّرةُ فی المجموعِ مُؤثّرةً أوّلاً فی الأجزاء، لاغيرُ.

قولُهُ: «علىٰ أنّا نقولُ: لو وجب أن يكونَ المؤثّرُ فی المجموعِ المُركّب من الآحاد الإمكانيّة ـإلىٰ قوله: ـ وأمّا إن كان كُلُّ واحد منهما مُحالاً فظاهرٌ».

أقولُ: إنّا قُلنا: المؤثّرُ التّامُّ فی المجموعِ هو المؤثّرُ التّامُّ فی جميع أجزائه، و لم نقل : هو المؤثّر التّامّ فی بعض أجزائه فقط حتّىٰ يلزمَ ما قلتُم، و المؤثّر التّامّ فی مادّة السّرير لا يكونُ مؤثّراً تامّاً فی السّرير، وإذا انضاف اليه المؤثّرُ التّامُّ فی صورة السّرير صار المجموعِ مُؤثّراً تامّاً فی السّرير و فی أجزائه.

ولسنا نَعنی هٰهُنا بأنّ المؤثّرَ التّامَّ فی المجموعِ هو مؤثّرٌ تامٌّ فی الأجزاء إنّه يكونُ بعينه فی كُلّ جزء مُؤثّراً بالذّات، بل نعنی به أنّه يشتملُ على المؤثّرات التّامّة فی جزء جزء، وإن كان المؤثّرُ فی جزء غير المؤثّر فی جزء جزء أو فی المجموعِ، فإنّ ذلك ممّا لا يُنافی غرضَنا.

قولُهُ: «لا يُقالُ: نحنُ نتركُ ذلك كُلّه و نقولُ ـالىٰ قوله: ـتعيّن أن يكونَ عِلّته التامّة نفسَ ذلك المجموعِ».

أقُولَ: فی‌القسمة المذكورة ـ و هی أن يكون العِلّةُ التّامةُ للمجموعِ إمّا أن يكونَ نفسَ ذلك المجموعِ وإمّا داخلاً فيه وإمّا خارجاً عنه ـ موضعُ نَظَرٍ، لأنّ الدّاخِلَ إمّا أن

يكونَ بعضَ ما هو داخلٌ فيه أو جميعَ ما هو داخل فيه. ولا يلزمُ من أن لا يكون بعضَ ما هو داخل فيه عِلّةً أن لا يكونَ جميعُ ما هو داخل فيه عِلّةً، فإنّ الحَدَّ التّامَّ المُشتملَ علىٰ جَميع أجزاء الحدود عِلّةٌ بالاتّفاق، لتصوُّر المحدود المجتمع من تلك الأجزاء، و الآحادُ الّتي هي أجزاء العَشرة كُلّها علّة لوجود العشرة من غير أن يكون بعضُها عِلّة لها. فالقولُ بأنّ نفسَ الشّيء يكونُ عِلّةً له قَولٌ مُحالٌ مُناقِضٌ لنفسه و هو لا يلزمُ من فساد قسمين إذا كان لهما ثالثٌ.

قولُهُ: «لا يُقالُ: لو تسلسلت العِللُ و المعلولاتُ إلىٰ غير النّهاية من طرف المبدأ ـ إلىٰ قوله: ـ لامتناع وقوع غير المُتناهي فيما بين طرفَي حاصِرَين».

أقولُ: العِلّةُ في بُطلان القسم الأوّل أنّ القولَ «بأنّ الكُلّ واقِعٌ بينَ المعلول الأوّل و بَينَ واحد من العِلل الموجودة كلامٌ غَيرُ مُحصّل، لأنّ الشيء الواقع بينَ شيئين إنّما يقعُ بينَ الشيئين مُعيّنين، و كُلّ ما وقع بعد المعلول الأوّل لا يجبُ أن يقعَ بينه و بين شيء مُعيّن، لأنّه علىٰ تقدير المُتناهي. و علىٰ تقدير عدم التّناهي لا يكونُ بعد الكُلّ شيءٌ حتّىٰ يُمكن أن يُتصوّرَ أنّ الكُلّ يقعُ بينَ المعلول الأوّل و بينَ شيء غيره.

قَولُهُ: «لا يُقالُ: لو تسلسلت العِللُ و المعلولات إلىٰ غيرالنّهاية الىٰ قوله: فلذلك ينطبق».

أقولُ: عجزُنا عن توهّم الانطباق لا يدلُّ على امتناع الانطباق، فانّ لنا أن نقولَ: إمّا أن يمكنَ أن تنطبقَ إحدى الجُملتين علىالأخرىٰ أو لا يُمكن.

و على تقدير الانطباق يكونُ وجودُ المقدار المُتناهي في إحداهما و عدمه مُتساويين، و هو مُحالٌ، و علىٰ تقدير امتناعه يكون العلّة في امتناع الانطباق كون إحداهما غير مُساوية للأخرىٰ إذهُما من جنس واحد من حيثُ هُمامعدودان، و عدم المُساواة بسَبَبِ وجود المِقدار المُتناهي الذّي لو لم يكن في إحداهُما لكانتا مُتساويتين، فإذن إحداهما ناقصة والأخرىٰ زائدة، والنّاقصة مُتناهية، والزّائدة بمقدار مُتناه مُتناهيةٌ، فإذن هُما مُتناهيتان.

و قد قِیلَ عَلَیهِ: إنّ الزّیادةَ و النّقصانَ و قعا فی الجانِبِ المُتناهی، لا فی الجانب الغیر المُتناهی، ولا یلزمُ منه کونُ الناقص مُتناهیاً، و لاکون الزّائد مُتناهیاً أیضاً، إذ لا تفاضُلَ بینَهُما فی ذلک الجانب، وکذلک کونُ الحاصل من تضعیفِ الألف مِراراً غیرَ مُتناهیة ناقِصاً من الحاصل من تضعیف الألفین مِراراً غیر مُتناهیة لا یُنافی عدمَ تناهیهما، لوقوعِ الزّیادة والنّقصان فیهمامن الجهة الّتی هُناکَ بتلک الجهةِ متناهیین یوجبُ لا تناهیهما لا غیرُ.

والجوابُ عَنهُ: إنّ لنا أن نتصوّرهُما بحیثُ یکونُ الانطباق فی الواقع ووقوعِ الزّیادة والنّقصان فی الجهة الّتی هُما بتلک الجهة غیرُ مُتناهیین، و ذلک بأن نقولَ: إن کانت عِلَلٌ و معلولاتٌ مُترتّبة بلا نهایة فی جانبٍ من جانبی التّصاعُد والتّنازل کانت تلک المراتبُ بعینها باعتبار سلسلة لِلعلل غیر مُتناهیة فی أحد الجانبین، و باعتبار آخرَ سلسلة للمعلولات کذلک، وکانت السّلسلتان مُتطابقتین لا فی الفرض فقط، بل فی وجود تلک المراتب، وکان مع ذلک لا تنطبقُ عِلّة فی مرتبة علیٰ معلولها، بل إنّما تنطبقُ علیٰ کُلِّ معلولِ عِلّتها المُتقدّمة علیها بمرتبة.

فإذا رجعت إحدیٰ تلک المراتب، وأمعِنَ فی السّبر فی جانب التّصاعُد إلی العِلل مُعتبرین تطابقَ السّلسلتین، وجب ازدیادُ مراتب العِلل علیٰ مراتب المعلولات بواحدةٍ أبداً دائماً، وإلّا لبطلت العِلّیّة والمعلولیّة و وارتفع وجوبُ التّقدّم والتّأخر اللّازمین لهما، وهذا الانطباقُ واقعٌ فی الوجوب والازدیاد فی الجانب الّذی فرض فیه عدمُ التّناهی قطعاً، وهو مُقتضٍ لکون ما هو غیر متناه مُتناهیاً، هٰذا خُلفٌ. فإذن لا یمکنُ أن یوجد عِللٌ ومعلولاتٌ مُترتّبةٌ لا نهایةَ لهُما، وهو المطلوبُ.

قَولُهُ: «ونَحنُ قد تکلّفنا لإثباتِ هٰذا المطلوبِ حُجةً هکذا ـ إلیٰ قوله ـ ممّا له تحقّقٌ و ثبوتٌ فی الخارج».

أقولُ: المُمکنُ من حیث إنّه مُمکنٌ لا یکونُ موجوداً ولا معدوماً ولا جزءاً من هٰذا المُمکن، ولا یصحّ علیه القسمة بأنّه واجب أو ممکن. و ذلک الممکن المقیّد بهذه

الحيثيّة لا يصحُّ أن يُوصَفَ بشىءٍ غيره؛ فإنّ معناه هو المُمكنُ بشرط أن لا يكون مع غيره، والمُمكنُ الذّى يوصَف بالموجود هو المأخوذُ بلا قيد، من غير أن يُقيّد بعدم القيد، بل مع تجويز تقييده ولا تقييده.

وهٰذا المُمكنُ يكونُ جزءاً من المُمكن الموجود، ولا يصحُّ قسمةُ الموجود معَ مُلاحظة الإمكان بالواجب والمُمكن، لأنّ المورد للقسمة يجبُ أن يكونَ مُشتركاً، ولا يكون المُمكنُ الموجُودُ مُشتركاً بينَ المُمكن والواجب.

وإذا أخِذَ الموجودُ وقُسِمَ إلى الواجب والممكن فلا يصحُّ أن يكونَ الممكنُ من قسم الواجب، بل يكون المُمكنُ هو المُمكن الموجود، و هو مفْتقرٌ إلىٰ علّة لا فى كونه مُمكناً، فإنّ علّة كونه ممكناً هى ذاتُه، بل فى كونه موجودا، و يجوزُ أن يكونَ عِلّتهُ مُمكناً موجوداً آخرَ غيرَهُ، و لا يكونُ ذلك الآخَرُ فرداً من أفراده، بل يكونُ مُغايراً له، و قد عرض لها الوجودُ، وحينئذٍ يعُودُ البُرهانُ الأوّلُ علىٰ وجوبِ إنهاء العِلل الممكنة إلى واجبٍ لذاته.

قَولُهُ: «ولنختم هٰذه الرسالةَ بالتّنبيه علىٰ بحث شريف ـ إلى قوله: ـ و ليكن هٰذا آخِرَ ما أوردنا إيرادهُ فى هٰذه الأوراق».

أقولُ: القولُ بجواز ترجُّح أحد المُتساويين من غير مُرجِّح مُخالِفٌ لبديهة العقل، وتجويزهُ يُؤدّى إلىٰ وجود المُمكن الذّى يتساوى طرفا الوجودِ والعِدم بالقياس إليه من غير مُوجِدٍ، والفَرقُ بينَ المسألتين مُشكِلٌ.

والقولُ ـ بأنّ هُناك فاعِلاً يُرجّحُ أحدَ الطرفين من غير استحقاق، وهٰهُنا ليس فاعِلٌ، فلا يترجّحُ أحدُ الطرفين ـ غيرُ مؤثّر فى الفرق؛ لان الفاعِل فُرِضَ مُتساوىَ النّسبة إلى الطرفين.

والاستدلالُ بالهارب من السّبع والجائع لا يدلُّ علىٰ عدم المُرجّح، بل إنّما غايتُه عدمُ العلم بالمرجّح، ولا يجبُ فى كُلّ ما لا يعلمُ وجودُه.

وهٰذه مسائلُ قد قال بها طائفةٌ من المتكلّمين المُتقدّمين.

والمحصلّون منهم لا يذهبون إليه، ولذلك أثبتوا الإرادةَ ليصير أحدُ طرفَى الفعل والتّرك المُتساويين بالنّسبة إلى القادر مُترجّحاً بها.

والمختارُ عندهم فى هٰذا الموضع، بعد أن أنكروا القولَ بالعلّة والمعلول علىٰ ما هو مذهبُ الحكماء، أن قالوا: كُلُّ ما يتوقّفُ عليه كونُ البارى ـ تعالىٰ ـ مُوجِداً للعالَم كان موجوداً فى الأزل، وكان من جملة ذلك داعيه ـ تعالىٰ ـ إلى الإيجاد، والدّاعى لا يتعلّقُ بإيجاد موجود، بل يُشترَطُ فى تحقّقه كونُ ما يدعو إليه معدوماً، فلهذا امتنعَ كونُ العالَمَ قديماً.

وأمّا تخصيصُ إيجاده بوقتٍ دون وقتٍ، فلا يقولون به، لأنَّ الوقتَ جزءٌ من العالَم، و لا يُتصوّرُ تخصيصُ إيجاد العالَم بجزء منه، فإنّهُ يُوجِبُ تقدُّم المخصِّص علىٰ نفسهِ، وهو مُحالٌ، و هٰذا ما عندى فيه، واللّهُ أعلَمُ.

<٣> مناقشات نجم الدين الكاتبيّ لتعليقات نصير الدين الطوسيّ

﴿بسم اللّه الرحمن الرحيم﴾

قال الإمام ملك الحكماء، نجم الملّة والدّين الكاتبيّ القزوينيّ ـ رحمه اللّه ـ بعدَ حمد مُوجِد الكُلّ والثّناء عليه، والصّلاةِ علىٰ نبيّه محمّد وآله:

فاعلَم أنّهُ قد اتفّق مِنّى أن كتَبتُ كلماتٍ على البراهين التّى ذكرها الحكماء لإثبات واجب الوجود لذاته ـ جلّت عظمتهُ ـ بالتماس بعضِ الإخوان فى أوراقٍ، واتّفق أن تشرفَت تلك الأوراقُ بمُطالعة المولى المعظم، الإمام الأعظم، سلطان العلماءِ و الحكماء المحققين، أفضل المتقدّمين والمتأخّرين، نصير الملّة والحقّ و الدّين، برهان الإسلام والمسلمين، محمّد بن محمّد بن الحسن الطوسيّ ـ أدام اللّهُ تعالىٰ ظِلاله و ضاعف جلاله ـ وأجابَ عنها بجواباتٍ حقيقة، وأوردَ عليها سؤالاتٍ دقيقة، وبيّن فى أثناء تلك الأجوبة والأسئلة تحقيقات و تدقيقات و تقريرات، تَعجِزُ العقولُ الكاملةُ عن فهمها، والخواطرُ التّامّة من دركها وضبطها.

فلمّا ظفرتُ بمُطالعتها و تشرّفتُ بالوقوفِ عليها، رأيتُ الواجبَ الاقتصار ـ علىٰ

تلك الفوائد النّفيسة الشريفة، والتّمسُّك بما نبّه عليه من الحقائق والدّقايق اللطيفة، إلّا أنّهُ ـ أدام اللّهُ ظِلّه ـ لكمال لطفهِ و تربيتهِ لأهل العلم وطَلَبة الحقّ، بالغ فى الإشارة إلىٰ ما تُخُيِّلَ لى فى تلك الفوائد.

فشرعتُ بمُقتضىٰ إشارتهِ فى ثبت ما تُخُيِّلَ لى و كتابتهِ، مُعتَرفاً بالقُصور والعَجز عن دركهِ كنه ما ذكره وحقّقه، مُلتمساً من لطفهِ. لعَميم وإنعامهِ الجَسيم إزالةَ تلك الخيالات عنّى، واللّهُ المُوفّقُ لِلصواب.

قولُهُ ـ دام ظلّه: «أقولُ: بعضُ هذا البرهان يحتاج إلىٰ تقرير زائد ـ إلىٰ قولهِ ـ: ـ والإلم تكن العِللُ تامّةً».

أقولُ: إن أردتُم بكون العلّة الأولىٰ علّةً لما بعدَها من السّلسلة المُتّصلة ولأجزائها أنّها هى المُعطيةُ لوجود تلك الجُملة و لجميع أجزائها؛ علىٰ أنّا لو فرضنا وجودها عذا ما حصلت أجزاء تلك الجُملة على الترتيب المذكور؛ و بواسطةِ حصول جميع أجزائها حصلت الجُملة ـ فهو حَقٌّ. وإن أردتُم به أنّها علّة تامّة لحصول كُلّ واحد من أجزاء هٰذه الجُملة لها فهو ممنوعٌ، وظاهرٌ أنّهُ ليس كذلك.

أما الأجزاءُ، فلأنّ العلّة لكلّ واحد من الأجزاء التّى بينه و بينها واسطةٌ هى جميعُ ما تقدّمه من العِلل. وأمّا الجُملةُ، فلأنّ العلّة التّامّة لها هى ما فرضناه مبدأ أوّلاً مع جميع أجزائها ـ وإن سَلّمنا استحالةَ إسناد هٰذه الجُملة وإسناد أجزائها إلىٰ شىء غير العلّة الأُولىٰ ـ و لكن أىُّ مدخل لصدق هٰذه المُقدّمة فى إثباتِ واجبِ الوجودِ لذاته، وأىُّ افتقار للدّليل المذكور إليها.

وأمّا قولُهُ ـ أدام اللّهُ ظِلّه ـ: «فإن لم تكن فيها عِلّةٌ هى أولى العِلل ـ إلىٰ قوله: ـ لكان ذلك الفردُ أو تلك الجُملةُ علّة لنفسها ولعللها، و هو مُحالٌ».

قُلنا: لِمَ قُلتُم بأنّ السّلسلة المذكورة لا تكونُ لها علّة تَستَنِدُ إليها الآحادُ و لا الجُملةُ.

قَولُهُ: «لأنّ الخارجَ منها لا يصلحُ أن يكونَ عِلّةً لها، وإلّا لاجتمع على الشّىء علّتان مُستقلّتان».

قلنا: لا نُسَلِّمُ.

قَولُهُ: «فإنّ جميعَ الأجزاء كانت علّةً مُستقلّةً».

قلنا: لا نسلّمُ؛ فإنّ ذلك لا يثبتُ إلّا بعد بيان أنّ علّتها لا يجوزُ أن تكونَ أمراً خارجاً عنها و لا داخلا فيها، فلو تمسّكتّم به فى إبطال أنّ علّتها لا يجوزُ أن يكون أمرا خارجاً عنها كان ذلك مُصادرةً على المطلوب. سلّمنا ذلك، لكن لِمَ لا يجوزُ أن تكونَ علّتُها شَيئاً من آحادها أو جُملةٌ هى داخلة فيها.

قَولكم: «لأنه لو كان علّةً لكانت أوّلاً علّةً لِعلّتها المُستقلّة القريبة وهى الأجزاء جَميعاً، و لو كان كذلك لكان ذلك‌الفردُ أو تلك‌الجُملةُ علّة لنفسها و لعللها، و هو مُحالٌ».

قُلنا: لا نُسلّمُ صدقَ هٰذه المُلازمة، وإنّما تصدقُ أن لو وجب أن تكونَ علّةُ المجموع علّةً لكُلّ جزء منها، و هو ممنوع، و هل المَنعُ الّذى قام على ذلك البُرهان والمَعركة العظيمة إلّا ذلك، فكيف تأخذونها مُقدّمةً بيّنةً من غير تعرُّض لبُرهان عليها.

قولُهُ ـ أدام اللّٰه ظِلّه ـ: «وإذا تقرّرت هٰذه المُقدّمةُ ـ إلىٰ قوله: ـ لا مبدأ لها».

قُلنا: لا نُسلّم أنّه لا مبدأ لها، و ما ذكر تمُوه ـ بعدَ تسليم ما فيه من المنع والمُصادرة على المطلوب ـ يقتضى أنّه لا يجوزُ أن يكونَ مبدؤها غيرَ آحادها، و لا يلزمُ من ذلك أن لا يكونَ لها مبدأ؛ لجواز أن يكونَ مبدؤها جميعَ آحادها، كيف وأنتُم اعترفتُم بصدق هٰذه المُقدّمة و تمسّكتُم بها، و لئن سلّمنا أنّه لا مبدأ لها، و لكن لماذا يلزمُ أن تكونَ باطلةً؛ بل يوجُب كونُها حَقّةً ثابتةً.

قَولُهُ ـ أدام اللّٰهُ ظِلّه: «لأنّ السّلسلة فُرِضَت موجودةً ـ إلى قوله ـ: هٰذا خُلفٌ».

قُلنا: الّذى يُفهَمُ من هذا الكلام أن هٰذه السّلسلة المُركّبة من الآحاد الغير المُتناهية غيرُ موجودة، لأنّها لوكانت موجودةً فإمّا أن تكونَ واجبةً لذاتها أو مُمكنةً، وكلاهُما مُحالان. أمّا المُلازمة فظاهرة.

وأمّا انتفاءالقِسم الأوّل فلأنّها لو كانت واجبةً لذاتها لماافتقرت إلىٰ غير ذاتها؛

لكنّها افتقرت إلىٰ أجزائها؛ وأجزاؤها إلىٰ مبدأ و المفتقرُ إلى الغير استحال أن يكونَ واجباً لذاته. وأمّا انتفاء القِسم الثانى فلأنّها لو كانت مُمكِنةً لكان لها مبدأ؛ لافتقار كُلّ مُمكن إلىٰ مبدأ يوجده. و ذلك باطل؛ لأنّا بينّا أن هٰذه السّلسلة لا مبدأ لها، فنقولُ: لا نُسَلّمُ با ستحالة كونها مُمكنةً.

قَولُهُ ـ أدام اللّه ظِلّه: «لو كانت مُمكنةً لكان لها مبدأ؛ لافتقار كُلّ مُمكن إلىٰ مبدء يُوجِدُهُ».

قُلنا: نَعَم؛ ولِمَ قُلتُم: بأنّه لا مبدأ لها، و ما ذكرتمُوهُ لبيان ذلك فقد مرّ ما عليهِ.

قَولُهُ ـ أدام اللّه ظلّه: «وإن أردنا أن لا نتعرّضَ لإبطال التّسلسل قلنا: إنّ هٰذه السّلسلة مُمكنة، و كُلّ مُمكن فله مؤثّر، فلهٰذه السّلسلة مُؤثّر.

و لا يجوزُ أن يكونَ المؤثّرُ فيها ما هو داخل فيها، لأنّه لو كانت الأجزاء جميعاً و هى مُمكنة، لكان المؤثّر فيها أمراً خارجاً منها.

و لا يجوزُ أيضاً أن يكونَ فردٌ منها أو أو جُملة داخلة فيها مؤثّراً لها، لما مرّ فإنّ لها مؤثّراً من خارج. و من هذا وحده لا يلزمُ أن يكونَ الخارجُ منها واجباً إلّا بعدَ أن يقال: كلّ ممكن يُفرَضُ من جملة الممكنات الموجودة فهو محتاجٌ إلىٰ مؤثّر. والكلامُ فى المؤثّر الخارجىّ من السّلاسل الغير المتناهية كالكلام فى أفرادالممكنات يلزمُ من الجميع أن يكونَ خارجُ جميع الممكنات موجوداً هو مبدؤها، والخارجُ عن الممكنات لا يكون ممكناً، بل واجباً. فهكذا ينبغى أن يقرّر كلامهُم. ـ إلىٰ قوله: ـ فهٰكذا ينبغى أن يقرّر كلامهُم».

قُلنا: جميعُ ذلك حقٌّ، إلّا قولُهُم: إنّ المؤثّر فيها لا يجوز أن يكونَ ما هو داخلٌ فيها.

قولُكم: لأنّه لو كانَ الأجزاء جميعاً ـ وهى مُمكنة ـ لكانَ المؤثّر فيها أمراً خارجاً منها.

قُلنا: إن عُنيتم به أنّ المؤثّر القريبَ فيها حينئذ يكونُ أمراً خارجاً منها فهو ممنوعٌ، وإن عُنيتم به أنّ الأمر الخارج يكونُ علّةً لها بواسطة جميع الأجزاء، فلم قلتُم بأنّ ذلك مُحالٌ.

فإن قلتُم: لو كان خارجاً يلزم المدّعى، ضرورةَ أنّ الخارجَ عن هذه السّلسلة يكون واجباً لذاته.

قلنا: لا نُسلّمُ، وإنّما يلزمُ دلك أن لو كانت هٰذه السّلسلةُ مُشتملةً علىٰ جميع الممكنات، كيف و هذا يُناقِضُ المُقدّمةَ التّي قدمّتم بيانها، إذ قلتُم: إنّ العلّة المُستقلّة إنّما هي جميعُ آحادها، سلّمنا ذلك، لكن لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ المؤثّرُ فيها فرداً منها أو جملةً داخلةً فيها.

قولكُم: لما مرّ، قلنا: قد مرّ الكلامُ على المقدّمة المستعملة في إبطال هٰذا.

قَولُهُ: أدام اللّه ظِلّه ـ «المؤثّرُ التّامُ القريبُ في المجموع ـإلىٰ قوله: ـلامتناع توارد العلّتين علىٰ معلول واحد».

قُلنا: لا نُسلّمُ المُقدّمة القائلةَ: «بأنّ كُلّ أمرين أحدهُما مُتقدّم بالذّات على الآخَرَ، و كان المتُقدّمُ لا يُمكنُ أن ينفكّ عن المُتأخّر وجوداً و عدماً، كان المُتقدّمُ علّةً للمتأخّر»؛ فإنّ الجزء الأخير من كُلّ مجموع مُتقدّم على المجموع بالذّات.

و لا يمكنُ انفكاكُه عن المجموع وجوداً و عدما، مع أنّه ليس هو علّةً تامّةً للمجموع، بل العلّة التّامّة هو مع ما قبله من الأجزاء فقط، و هذا المجموعُ مع أمر خارجيّ مُباينٌ.

فإن منعتُم كونَ الجزء الأخير مُتقدّماً بالذّات على المجموع.

قُلنا: إن عُنيتم بالتّقدّم بالذّات كونَ المُتقدّم بحالة يلزمُ من وجوده و جودُ المتأخّر، و من عدمه عدمُه، فلا شَكّ أنّ الجزء الأخير كذلك، وإن عُنيتُم به ما يكون علّة مُعطية لوجود المتأخّر كان معنى القضّية المذكورة أنّ كُلّ أمرين أحدهُما علّةٌ للآخر كان أحدهُما علّةً للآخر، و هو صحيحٌ لا ريبَ فيه، لكن لم قُلتُم بأنّ جميعَ الأجزاء مع المجموع الحاصل منها كذلك، ولِمَ لا يجوزُ أن تكون علّةَ المجموع علة الأجزاء مع أمر مُباين عنه.

ثُمّ بعدَ تسليم أنّ علّة هذه السّلسلة جميعُ اجزائها لا يلزمُ من ذلك إلّا أنّ علّتها

ليست أمراً خارجاً عنها و لا فرداً من أفرادها و لا جملةً داخلةً فيها. و لكن لا يلزمُ من ذلك انتفاؤها ـ و المطلوبُ ذلك ـ و لا استلزامُها لموجودٍ واجبِ الوجود لذاته، لو لم يُتعرّض لإبطال التّسلسل فى البُرهان المذكور.

قَولُهُ ـ أدام اللّه ظلّهُ ـ: «فإن قيل: ربّما يكون ـ الىٰ قوله ـ أو معهُما».

قُلنا: هٰذا الذّى يُفهَمُ من هٰذا السّؤال هو منعُ المُقدّمة القائلة بأنّ جميعَ الأجزاء مُتقدّمٌ على المجموع بالذّات و مُمتنع الانفكاك عنه وجوداً و عدماً، فانّ جميعَ الأجزاء ما لم يحصل معها هيأة أو تركيبٌ استحال حصول المجموع، وإذاكان كذلك احتمل أن العلّة للمجموع هى تلك الهيأة أو التّركيب أو المجموع المركّب من أحدهما مع الآخَر، وهو منعٌ واردٌ لا بُدَّ من الجواب عنه.

قَولُهُ فى الجَواب عنه: «قُلنا إن كانت الهيأة والتّركيبُ أمرين مُغايرين للأجزاء ـإلىٰ قوله: ـ فلا يمكن أن يستدعى مؤثّراً».

قُلنا: الذّى يصل إليه ذهنى فى توجيه هذا الجواب أن يُقال: نحن ادّعينا أنّ جميعَ الأجزاءالدّاخلة فى حقيقة المجموع علّة تامّة للمجموع، وبَرهنّا علىٰ ذلك.

و ما ذكرتموهُ من الهيأة و التّركيب إن كانا داخلين فى ماهيّة المجموع استحال أن يكونا أو أحدهُما علّة تامّة، لما بيّنّا من أنّ الدّاخل فيه استحال أن يكون علّةً تامّةً، لامتناع توارد العلّتين علىٰ معلول واحد.

وإن كانا أو أحدهُما خارجاً عن المجموع كان الخارجُ والمجموع الحاصل منه و من الدّاخل خارجاً من المجموع بالضّرورة، و قد بيّنا أنّ الخارجَ عنه استحال أن يكون علّةً تامّة، لما مرّ من امتناع التّوارد أيضاً.

قَولُهُ فى الشّقّ الثّانى من التّرديد، «وإن لم يكونا ـ أى الهيأة والتّركيب ـ مُغايرين للأجزاء، فلا يمكن أن يستدعى مؤثّراً».

قُلنا: فيه نَظَرٌ؛ لأنّ السّائل ما ادّعى احتياجَ الهيأة و التّركيب إلى المؤثّر، بل منع صدقَ صُغرى القياس المذكور مع ذكر المُستند.

وللسائل أن يعودَ و يقولَ: المُرادُ بجميع الأجزاء فى قولكم: «جميع الأجزاء مُتقدِّم على المجموع بالذّات ومُمتنع الانفكاك عنه وجوداً و عدماً». إن كان هو الأجزاء المادّيّة فامتناعُ انفكاكِه عن المجموع وجوداً مممنوعٌ، والمُستندُ ما مرّ، وإن كان هو الأجزاء المادّيّة مع الاجزاء الصّوريّة كان ذلك دعوىٰ لكون الشّيء علّةً لنفسه، إذ لا معنىٰ للمجموع إلّا الأجزاء المادّية مع الأجزاء الصّوريّة و قد منعتُم من ذلك.

قَولُهُ بعد ذلك: «ثُمّ إنّ الأجزاء لو اجتاحت -إلىٰ قوله: -لعدم احتياج الأجزاء إلى المؤثّر».

قُلنا: هٰذا فيه نَظَرٌ. أمّا أوّلاً، فلأنّ القسمة غيرُ منحصرة، لجواز احتياج بعض الأجزاء إلى المؤثّر دون البعض الآخَر، سلّمنا ذلك و صدق كُلّ واحد من المُلازمتين النّاشئتين -إحداهُما من التّقدير الأوّل والأُخرىٰ من التّقدير الثّانى -لكن شىء منهما لا يصلُح أن يكون جواباً للمنع التّى ذكرناه.

أمّا المُلازمة الأولىٰ فظاهرةٌ، إذ لا يلزمُ من كون المؤثّر فى جميع الأجزاء مؤثّراً فى المجموع بتوسّط الأجزاء -علىٰ تقدير احتياج جميع الأجزاء إلى المُؤثّر -أن يكون المؤثّر فى المجموع مؤثّراً فى كُلّ جزء من أجزائه.

وأمّا المُلازمةُ الثانيةُ فأظهرُ، لكونها تؤكّدُ صِحّة ما ذكرناه من المنع، لأنّه حينئذ يتحقّق مجموعٌ مُفتقرٌ إلىٰ مؤثّر و لا يكون ذلك المؤثّر مؤثراً فى شىء من أفراده.

قَولُهُ: «نحن بيّنا أنّ العلّة التّامة لوجود المجموع -إلىٰ قوله: -و بتوسّطها علّة للمجموع».

قُلنا: نحنُ لا نُسلّمُ أنّ العلّة التامّة لوجود المجموع هى جميع أجزائه، و ما ذكرتموه لبيان هٰذه المُقدّمة فقد مرّ الكلام فيه. سلّمنا ذلك.

و لكن لِمَ قُلتُم بأنّه يلزّم من صدقِه صدقُ قولنا: إنّ العلّة التّامّة لجميع أجزاء -إذا كانت الأجزاء مُمكنةً -هى علّةُ الأجزاء و بتوسّطها علّةٌ للمجموع، فإنّ هٰذه المُقدّمة صادقةٌ فى نفس الأمر، لا أنّ صدقَها ينشأ من صدق المُقدّمة الأولىٰ. سلّمنا أنّ صدقَها

ينشأ من صدقِها.

و لكن لِمَ قلتُم بأنّه يلزمُ من صدقِها ان يكون المؤثّرُ فى كُلّ مجموع مؤثّراً. فى كُلّ جزء منه؛ فإنّ الموجبة الكُلّيّة لا تنعكِس كنفسها كُلّيةً. نَعَم يلزمُ من صدقه صدقُ قولنا: بعضُ ما هو مؤثّر فى المجموع مؤثّر فى الأجزاء، لكن المُوجبة الجُزئيّة لا تصلحُ أن تكون كبرىٰ فى الأوّل

و عندَ ذلك يظهرُ ضعفُ المُقدّمة القائلة بأنّه قد تبيّن أنّ الموضعِ الّذى يُبحَثُ عنهُ يكونُ المُؤثّرُ فى المجموع مُؤثّراً فى كُلّ أجزائه.

قَولُهُ: «وهٰهُنا لا يُتصوّرُ أن يكونَ المؤثّرُ فى المجموع من حيثُ هو مجموعٌ ـ إلىٰ قوله: ـ مؤثّرة أوّلاً فى الأجزاء لا غيرُ».

قلنا: لانُسلّمُ أنّه لا يتصوّر هٰهنا ـ أى: فى المجموع الّذى تكون جميعُ آحادهُ مُمكنةً ـ أن يكون المُؤثّرُ فى المجموع سبباً آخرَ غيرَ الأجزاء، وما البُرهانُ علىٰ ذلك؟

قَولُهُ: «لانّ المؤثّر فى العِلل و المعلولات المترتّبة لا يكونُ غَيرَ آحادها المُترتبة، و علّة التّرتيب هى الأجزاء نفسُها من حيثُ هى عِللٌ و معلولاتٌ».

قُلنا: لا نُسلّمُ، و ما ذكرتموُه لبيانه فقد مرّ الاعتراضُ عليه، وإن سلّمنا صحّةَ قولِكم: «إنّ المؤثّر فى هٰذا المجموع المركّب من الآحاد الإمكانيّة و فى جميع المجموعات يكونُ هو الأجزاء جَميعاً». ولكن لماذا يلزمُ منه صحّةُ المُقدّمة الكُلّيّة القائلة بـ«أنّ المؤثّر فى كُلّ مجموع مؤثّر فى كُلّ فرد من أفراد ذلك المجموع»، حتّىٰ يلزمَ منه أن يكونَ المؤثّرُ فى هذا المجموع مؤثّراً فى كُلّ جزء منه وإن خصصتُم الدّعوى بهٰذه الصّورة منعنا الدّعوىٰ أيضاً وطالبناكم بالبُرهان عليها، كيف؟ فإنّ المؤثّر فى المجموع ـ سواء كانت آحادُها مُمكنةً أو لم تكن ـ لو كان هو جميعَ الأجزاء استحال أن يكونَ مؤثّراً فى شىء من أفراده، لافتقار جميع الأجزاء إلىٰ كُلّ فرد، ضرورةَ افتقار الكُلّ إلى الجزء. فلو كان فردٌ منها مُعلّلاً بمجموع الأجزاء لزم الدّورُ، وإنّهُ مُحالٌ.

قَوْلُهُ: «إنّا قُلنا: المؤثّر التّامّ فی المجموع ـ إلی قوله ـ فإنّ ذلك ممّا لا يُنافی غَرضَنا».

قُلنا: إن عُنيتم بجميع الأجزاء فی قولكم: «المؤثّر التّامّ فی المجموع هو المؤثّر التّامّ فی جميع أجزائه»، جميعَ الأجزاء الماديّة والصُّوريّة من حيثُ هو مجموعُ هذه الأجزاء، كان ذلك قولاً بأنّ المؤثّر التّامّ فی المجموع هو المؤثّر التامّ فی المجموع. إذ لا معنیٰ للمجموع إلّا جميعَ الأجزاء الماديّة والصّوريّة من حيث هو مجموعُ هذه الأجزاء. وإن عُنيتُم به كُلّ واحِد واحِد من الأجزاء فلا نُسلّمُ أنّ المؤثّر فی المجموع هو المؤثّرُ فی كُلّ واحد من أجزائه، وظاهرٌ أنّه ليس كذلك، لِما بيّنا من المثال.

وأمّا قَولُهُ: «ولسنا نعنی هٰهُنا أنّ المؤثّر التّامّ مؤثّر فی الأجزاء إلخ».

فاعلم أنّی أذكرُ، أوّلاً، ما فهمتُ من هٰذا الكلامَ، ثمّ ننظُرُ بعدَ ذلك فيه، فنقولُ: المدّعیٰ أنّ المؤثّر فی كُلّ مجموع مُشتملٍ علیٰ أمور، كُلّ واحد منها مؤثّر تامّ لواحد من أجزاء ذلك المجموع ـ و سيُعلَمُ صحّةُ هٰذه الدّعویٰ فيما بعدُ ـ وَقد ثبت أنّ المؤثّر التّامّ فی كُلّ مجموع هو جميعُ آحاده لا غيرُ، و عندَ ذلك نقولُ: يلزمُ من هاتين المُقدمّتين وجودُ موجودٍ واجبٍ لذاته، لأنّه لو لم يكن شیء من الموجودات واجباً لذاته، لانحصرت الموجوداتُ فی المُمكنات، وكُلّ واحد من آحاد المُمكنات الموجودة لا بُدّ لهُ من علّة موجودة فعلّتهُ تكونُ أيضاً مُمكنةً، لانحصار الموجودات فی الممكنات حينئذٍ، وكذا الكلامُ فی علّة تلك العلّة إلیٰ مراتب عدّة.

ثمّ نقولُ: علّة العلّة الّتی هی فی أجزاء المراتب إن كانت بعضُ ما كان معلولاً لها بوسط أو بغير وسَط لزم الدّورُ. وإن كانت غيرها لزم التّسلسلُ الواحد إن كانت الموجوداتُ كلّهامُنحصرةً فی تسلسُل واحد، والتّسلسلات الكثيرة إن كانت غير مُنحصرة فی تسلسُل واحِد، وكِلاهُما مُحالان. أمّا الدّورُ فظاهرٌ، وأمّا التّسلسلاتُ فلأنّ المجموعَ المُركّبَ، من تلك التّسلسلات الّتی اشتمل كُلُّ واحِد منها علیٰ أمور غير مُتناهية، موجودٌ و ممكنٌ لذاتهِ، وكُلّ ممكنٍ لذاته موجودٍ فلهُ علّةٌ موجودةٌ، فلذلك المجموعِ علّةٌ موجودةٌ، و لا يجوزُ ان يكونَ علّتهُ التّامّةُ غيرَ جميع آحاده،

لما بيّناه قبلُ، فالعلّةُ التّامّةُ للمجموع الحاصل من تلك التّسلسلات جميعُ آحاده.

و عند ذلك نُركّبُ قِياساً هكذا: «المؤثّرُ التّامُّ فى المجموع هو جميع أجزائه، والمؤثّر التّامّ فى جميع اجزاء كُلّ مجموع مُشتملٌ علىٰ اُمور، كُلُّ واحد منها مؤثّر تامّ لواحد من أفراده، و العلمُ به ضروريٌّ. يُنتِجُ: أنّ المؤثّرالتّامّ للمجموع الحاصل من تلك التّسلسلات مُشتملٌ علىٰ اُمور، كُلّ واحد منها مؤثّرٌ تامّ لواحد من أفراد ذلك المجموع».

ثُمّ نُركّبُ قياساً آخَرَ فى الشّكل الثّانى، صُغراهُ هٰذه النّتيجةُ، وكبراهُ قولُنا: لا شىء من أفراد ذلك المجموع مشتمل علىٰ اُمور، كلّ واحدٍ علّة لواحد من أفراد ذلك المجموع. يُنتِجُ: المؤثّرُ التّامُّ للمجموع الحاصل من تلك التّسلسلات ليس فرداً من أفراد ذلك المجموع، فبطل أن يكونَ المؤثّر التّامّ فرداً من أفراده. فظاهرٌ أنّه لا مؤثّر تامّ خارجّى، لانتفاء موجودها، خارج عنه حينئذ.

وهٰذا الكلامُ فى غاية الحُسن والدّقة، لكن لو ثبت أن المُثبتَ أنّ المؤثّر التّامّ لكُلّ مجموع جميعُ أجزائه والبيانُ فى ذلك، ثُمّ بعدَ تسليم ذلك لا يُفيدُ الغرضَ، وهو انتفاء تلك التّسلسلات، إذ لا يلزمُ من انحصار علّتها فى أجزائها جميعاً انتفاؤها.

قَولُهُ: «فى القِسمة المذكورة، و هى أن تكون العلّة التّامّة للمجموع ـإلىٰ قوله: ـإذا كان لهُما ثالثٌ».

قُلنا: العِلمُ الضّروريُّ حاصِلٌ بأنّ نِسبةَ كُلّ مفهوم إلىٰ آخَر لا تخلو من أحد ما ذكرناه من الأُمور، و هو أن يكون نفسَ تلك الأجزاء أو داخلاً ـ أى أمراً تركبَّ ذلك الشّىء منه ومن غيره، ـ أو أمراً خارجاً عنه، و جميعُ ما هو داخل فيه إن كان عبارةً عن الأجزاء المّاديّة والصّوريّة كان نفسَ ذلك الشّىء، وإن كان عبارةً عن الأجزاء الماديّة فقط كان داخلاً فيه، فعُلِمَ أنّ القِسمة مُنحصرةٌ فيما ذكرنا. ويلزمُ حينئذ من فساد القِسمين الأخيرين تحققُ القسم الأوّل.

و جميعُ الأجزاء الّتى يشتمل عليها الحدّ التّامّ المُوجِبُ تصورُه لتصوُّر المحدود ليس هو جميعَ أجزاء المجموع بالحقيقة، بل بعضُ أجزائه، و هو الأجزاء المادّيّة،

ضرورةَ دخول الأجزاء الصُّوريّة فى ماهيّة المحدود. و كذلك القولُ فى الآحاد التى هى أجزاء العَشَرَة، فإنّ تلك الآحاد تُوجِبُ عندَ تركيبها هيأةً و صُورةً، و تلك الآحاد مع تلك الهيأة والصّورة تكون علّةً تامّةً لتحقّق ما هيّة العَشَرَة.

وأمّا قولكُم: «والقولُ بأنّ نفسَ الشّىء تكونُ علّةً تامّةً له، قولٌ مُحالٌ مُناقِضٌ لنفسه».

قُلنا: لا نُسَلِّمُ، فإنّ المجموعَ المُرَكّبَ من الواجبِ لذاته ومن جميع المُـمكنات الموجودة ممكنٌ موجودٌ، فلهُ علّة تامّة موجودة بالضّرورة، وعلّتهُ التّامّة استحال أن تكونَ جميعَ أجزائه المادّيّة، لأنه بعضُ أجزائه، و قد سلّمتُم امتناعَ كون الجزء علّةً تامّةً، واستحال أيضاً أن تكونَ أمراً خارجاً عنه، لانـتفاء مـوجود خـارج عـن هٰـذا المجموع، فتعيّن أن تكونَ جميعَ أجزائه المادّيّة والصّوريّة ـ وقد سلّمتُم ذلك فـى المباحث التّى مرّت ـ ولا معنى لنفس الشّىء إلّا ذلك. غايةُ ما فى الباب أنّكـم لا تُصرّحون بذلك اللّفظ، لكنّكم تُعطون المعنىٰ.

قَولُهُ: «العلّة فى بُطلان القسم الأوّل (إلىٰ قوله): إنّ الكُلّ يقعُ بين المعلول الأوّل و بينَ شىء غيره».

قُلنا: ما أشار إليه ـ دام ظلّه ـ هو منعٌ بطلان القِسم الأوّل، و هو أن يكون بينه و بين كُلّ واحد من علله عِللٌ مُتناهيةٌ، ومنعُ ما تمسّكوا به فى إبطال هٰذه المُقدّمة، وهو قولهُم. «لو كان كذلك لكان الكُلُّ مُتناهياً، لوقوعه بينه و بين واحد من عِلله.

و بيّنَ ذلك بأن قال: «الشّىء إنّما يقعُ بين أمرين مُعيّنين، و جميع ما بعد المعلول الأوّل، سواء كانت المراتبُ مُتناهيةً أو غيرَ مُتناهية، استحال أن يقع بـين المـعلول الأوّل و بينَ شىء آخر معيّنٍ، إذ ليس بعدَ الكُلّ شىءٌ حتّىٰ يُمكنَ أن يتُصوّرَ أنّه يقعُ بينه وبينَ المعلول الأوّل شىءٌ».

و هو كلامٌ حقٌّ فى غاية الحَسن والدّقة. و هو فى الحقيقة المنعُ الذّى ذكرناه مع مُستنَدٍ أحسنَ من مُستندنا.

قَولُهُ: «عـجزُنا عـن توهُّم الانـطباق لا يدلُّ على امتناع الانطباق ـ إلىٰ قوله: ـ فإذن

لا يمكنُ أن يُوجَدَ عِللٌ ومعلولاتٌ مُترتِّبةٌ لا نهايةَ لها، وهو المطلوبُ».

قُلنا: نَحنُ ما ادّعينا أنّ عجزَنا عن توهُّم الانطباق يدلُّ على امتناع الانطباق، بل مَنعنا انطباقَ الجُملة الثّانية من طرف المبدأ على تقدير الانطباق. و ذكرنا لهذا المنع مُستنداً، و هو أنّ عدمَ الانطباق احتُمِلَ أن يكونَ لا لانقطاع الجُملة الثّانية، بل لأنّ الوهمَ يَعجزُ عن انطباق إحدى الجُملتين المذكورتين على الأخرىٰ، و هو واردٌ على العِبارة الّتى ذكرتمُوها، أوّلاً، لأنّا لا نُسَلِّمُ أنّ العلّةَ فى امتناع الانطباق تكونُ لأنّ إحداهُما غيرُ مُساوية للأخرىٰ، بل يجوزُ أن يكونَ لما ذكرناه، من عجزنا عن توهُّم الانطباق.

وما ذكرتموهُ من السُّؤال فغيرُ وارد علىٰ شَىء من مُقدّمات هٰذا الدّليل أصلاً، لأنّا فرضنا انطباقَ المُتناهى من إحدى الجُملتين على الطرف المُتناهى من الجُملة الأُخرىٰ، وحينئذ يكونُ الزّيادةُ والنُّقصانُ من الطرف الغير المُتناهى، فلا يتوجّه عليهِ ما ذكروهُ.

وأمّا ما ذكرتموهُ فى جَواب هٰذا السّائل، فجميعُ مُقدماته المذكورة إلىٰ قوله: «فإذا جُعلِتَ إحدىٰ تلك المراتب مبدءاً وأمعن فى السّير فى جانب التّصاعد إلى العلل معتبرين تطابقَ السّلسلتين وجب ازديادُ مراتبِ العِلل علىٰ مراتب المعلولات أبداً بواحدةٍ» صحيحٌ، لكن فى هٰذه المُقدّمة نَظرٌ، يَنطبقُ مراتبُ العلل بأسرها علىٰ مراتب المعلولات و لا يزيدُ مراتبُ العلل علىٰ مراتب المعلولات بشىء أصلاً. ونُبيّنُ ذلك فى الجُملتين المتناهيتين، ليظهر ذلك فى الجملتين غير المُتناهيتين، فنقولُ.

إذا فرضنا أنّ مراتبَ العلل والمعلولات عَشَرةٌ، فمن البيّن أنّ الواحِدَ الواقعَ فى المرتبة الأُولى من هذه معلولٌ فقط، والواحدَ الأخيرَ منها علّة فقط، و كُلُّ واحِد من الثّمانية المُتوسّطة بينهما معلولٌ باعتبار و علّة باعتبار، و عددُ كُلّ واحد من مراتب العِلل و مراتب المعلولات سِعةٌ.

فإذا جعلنا، المرتبةَ الأولىٰ من العلل مَبدءاً للجُملة الحاصِلة من مراتب العلل والمرتبةَ الأُولىٰ من المعلولات مبدءاً للجملة الحاصلة من مراتبِ المعلولات؛ وأطبقنا أحدَ المبدأين على المبدأ الآخرَ فى السَّير مُعتبرين تطابقَ المرتبتين انطبقت

مراتبُ العلل علیٰ مراتب المعلولات بالضّرورة، وإذا کان کذلك فی المُتناهیین فلم یجوزُ أن یکونَ الأمرُ کذلك فی غیر المُتناهیین.

وأمّا قَولُهُ: «لولا ذلك لبطلت العلیّةُ والمعلولیّة ووجوبُ التّقدُّم والتّأخُّر اللّازمین لهما»، فممنوعٌ؛ فإنّه یجوزُ أن یکونَ کُلُّ واحِد من تلك العلل الواقعة فی مراتب العلل متقدّماً علیٰ معلولها بالذّات، و یکونَ مجموعُ أعداد مراتب العلل مُساویاً لمجموع أعداد مراتِب المعلولات؛ إذ لا تنافی بینهُما البتةَ.

قَولُهُ: «المُمکنُ من حیثُ إنّه مُمکنٌ ـ إلیٰ قوله: ـ فحینئذ یعودُ البُرهانُ الأوّلُ علیٰ وجوب انتهاء العلل إلی الواجب لذاته».

قُلنا: أمّا الذّی ذکرتموه، أوّلاً، فهو مُؤاخذة لفظیّة، ولیس غرضُنا من المُمکن، من حیثُ هو مُمکنٌ، هو الممکنُ بشرط أن یکونَ معه شیء آخَرُ حتّیٰ یتوجّهَ ما ذکرتموه؛: بل ما أقولُه: أن لا شَكَ أنّ الإمکانَ محمولٌ علیٰ کُلّ واحد من الموجودات المُمکنة، و لیس هذا الحَملُ لفظیّاً، بل معنویّاً، فنقولُ:

المعنی الذّی یدلُّ علیه هٰذا اللّفظُ واشترك فیه جمیعُ الموجودات المُمکنة أمرٌ موجودٌ فی الخارج، لأنه جزءٌ من کُلّ مُمکن موجود فی الخارج؛ و جزء الموجود فی الخارج موجود فی الخارج؛ فلا یخلو: إمّا أن یکونَ واجباً أو ممکناً، فإن کان الأوّل فقد حصل الغَرَضُ، وإن کان الثّانی کان لوجوده علّةٌ موجودةٌ، وعلّتهُ استحال أن تکونَ نفسَه؛ لامتناع کون الشّیء عِلّةً لنفسه، و لا فرداً من أفراده؛ لافتقارکُلّ فرد من أفراده إلیه افتقارَ الکُلّ إلی الجزء، فتعیّن أن تکونَ علّتهُ أمراً موجوداً مُغایراً له ولأفراده، والموجودُ المُغایرُ له ولأفراده لا یکونُ إلّا واجِباً.

علیٰ أنّا نقولُ: المُمکنُ المأخوذُ بلا قید من غیر أن یُقیَّدَ بعدم القید ـ بل مع تجویز تقییده ولا تقییده ـ سَلّمتُم أنّه موجود و جزء من کُلّ موجود؛ فهو لا مَحالَة ممکنٌ، فلا بُدّ لهُ من علّة موجودة، و علّتهُ استحال أن تکونَ نَفسَهُ؛ و هو ظاهرٌ، أو فرداً من الأفراد المُمکنة الموجودة التّی هو جزءٌ منها، لافتقارکُلّ فرد إلیه و امتناع الافتقار من

الجانبين، فتعيّن أن تكونَ علّتهُ موجوداً خارجاً عنه و عن جميع الأفـراد المـمكنة الموجودة التى هو جزء منها، و الموجود الخارج عنه و عن جميع الأفراد لا يكون إلّا واجِباً لذاته، فثبت وجودُ موجودٍ واجبٍ لذاته؛ و هو المطلوبُ و علىٰ هذا سقط جَميعُ ما ذكرتموه: أمّا المؤاخذاتُ اللّفظيةُ فظاهِرٌ سقوطُها.

وأمّا قولكُمْ: «و يجوزُ أن تكونَ علّتهُ مُمكناً موجوداً آخَر غيرَه، و لا يكونُ ذلك الآخرُ فرداً من أفراده، بل يكونُ مُغايراً له، و قد عرض لهما الوجودُ» واردٌ؛ بعدَ تسليم أنَّ ذلك المعنىٰ جزءٌ من كُلِّ واحد من الأفراد المُمكنة الموجودة، و عند ذلك ظهر عدمُ عود هذا البُرهان إلى البُرهان الأوّل الدّالّ علىٰ وجوب انتهاء العِلل المُمكنة إلىٰ واجبٍ لذاته، بل حَلُّ هٰذا البرهان هو منعُ كون ذلك المعنىٰ أو المـمكن بـالتّفسير الذى ذكرناه ثانياً موجوداً فى الخارج وكونه جزءاً من كُلّ موجود ممكن.

قَولُهُ: «القـولُ بـجواز ترجُّح أحد المُتساويين مـن ب‍مُرجِّح ـ إلىٰ قـولـهُ ـ فهذا ما عندى فيه».

قُلنا: كُلُّ ذلك كلامٌ صحيحٌ لاغُبارَ عليه، لكنّا ما ادّعينا شَيئاً ممّا يُناقِضُ ذلك ، بل مَنَعنا قوله بأنّ جُملةَ ما يتوقّف عليه وجودُ العالَم فى الأزل كانت حاصلةً يلزمُ منه قَدِمُ العالَم.

قوله: «وإلّالجاز أن يصدرَ العالَمُ عن اللّٰه ـ تعالىٰ ـ مع وجود تلك الأُمور تارةً و لا يوجد أُخرىٰ، وإذاكان كذلك كان اختصاصُ أحد الوقتين بالإيجاد دونَ الآخر إن كان لا لمخصِّص لزم التّرجيحُ بلا مرّجح، وان كان لمُخصّص لم يكن جميعُ ما فرضناه كافياً فى إيجاد العالم. هذا خُلفٌ».

قُلنا: اختَرنا أنّ اختصاصَ أحد الوقتين بالإيجاد دونَ الآخر لا لمُخصّص و لم قلتم بأنّه مُحال؟

قَولُهُ: «وإلاّ لزم التّرجُّحُ من غير مُرجّح، وهو مُحالٌ».

قلنا لا نُسلّمُ استحالةَ ذلك من القادر، بل ذلك من المُوجِب مُحالٌ، وأمّا من القادر،

فما الدّليلُ على استحالة ذلك، وإن ادّعوا في استحالته الضّرورةَ فلا يُسمَعُ ذلك، بل نقولُ. نقيضُه ضروريٌّ

وأمّا قولكم: «وتجويزُه يُؤدّي إلىٰ وجود المُمكن الّذي يتساوىٰ طرفا الوجود و العدم بالقياس إليه من غير مُوجِد».

قلنا: هٰذا الكلامُ علىٰ غير مُستند، و هو غيرُ مسموع عند أهل‌النّظر، بل على المُدّعى البرهانُ علىٰ ما ادّعاه. و بعدَ تسليم جواز ذلك و سماعِه فلا نُسلّمُ استلزامَ جواز ذلك لما ذكرتُم من‌الجواز؛ فإنّ ذلك لا يدلُّ علىٰ جواز وقوع أحد الطرفين المُتساويين من غير مُوجد ومُؤثّر، بل يدلُّ علىٰ أنّ القادر المختار يمكنُه ترجيحُ أحدهِما على الآخَر من غير أمر آخر يُضافُ إليه يوجِبُ ذلك‌التّرجيحَ، بل له أن يُرجّحَ أحدَ‌الطرفين تارةً والطرف الآخَر أخرىٰ من غير انضمام مُخصّص آخَر إليه خارجيّ.

هٰذا ما وقع للمملوك الصّغير علىٰ هٰذه المواضع من الخيالات، والمرجوُّ من لطفه وإحسانه الإنعامُ بما يُزيلُ عنه ذلك، ليصير مُضافاً إلىٰ سائر ألطافه السّابقة وإنعاماته السالفة. لا زال مُفيداً لأهل العلم ولطَلَبَتِه بحقّ النّبيّ محمّد وآله الطاهرين الكاملين، ولواهبِ العقل الحمدُ بلا نهاية. تمّ الرسالة بالخير

<٤> نقد نصير الدّين الطوسيّ علىٰ مناقشات الكاتبيّ

﴿بسم اللّه الرحمن الرحيم﴾

قال الحكيم الفاضل نصير الملّة والدّين: وقفتُ علىٰ ما افاده مولانا الإمام المعظّم، العالم المحقق المدّقق، نجم الملّة والدّين، عزّ الإسلام والمسلمين، ملك العلماء والأفاضل، قدوة المحققين و المناظرين، أفضل العالم ـ أدام اللّه علوّه ـ بعدما أوردتُ ما منح لي من الأسئلة والأجوبة المتعلّقة برسالته في مباحث إثبات واجب الوجود لذاته، لأستفيدَ من أبكار أفكاره مزيدَ الفوائد، فعدتُ إلىٰ إيراد ما في خاطري ممّا أظنّهُ بياناً لما أوردتُه، لأعرضَ عليه، متوقّعاً أن يذكرَ عليه من القبول والرّدّ ليتمّ ما أرجو من زيادة الاستفادة إن شاء اللّه،تعالىٰ، و به التّوفيقُ.

قال دامت أيّامه على المُقدّمة التّى أوردتها، وهى أن يقولَ: «كُلُّ سلسلة مترتّبة من علل و معلولات ـ إلىٰ قوله: ـ وأىّ افتقار للدليل المذكور إليها».

أقولُ: ظاهرٌ ما قلتُ أنّ المرادَ هو الأوّلُ من المفهومين اللّذين ذكرهُما. و كيف يكون الثّانى منهما مُراداً مع القول الصّريح بأنّ كُلّ علّة علّةٌ تامّة لمعلوله عامّة بحَسَبِ الفرض، و ذلك أنّ القولَ بكون العلّة الأُولىٰ علّةً تامّةً لحصول كُلّ واحد من الأجزاء غير معلولها الذى يليها مناقِضٌ له.

وأمّا قولُه: «أى يدخل لصدق هٰذه المُقدّمة فى هٰذا المطلوب».

فهو أنّه إذا صدق امتناعُ صدور كُلّ سلسلة إلّا عن أولىٰ عِللها صدق أنّ كُلّ سلسلة تكون الأولىٰ لعِللها، فلا علّة لها، وكلُّ موجود ممكن الوجود فله علّةٌ، فكُلُّ سلسلة لا أولىٰ لِعللها ليست بموجودٍ ممكن الوجود. وكلّ سلسلة يكونُ آحادُها غيرَ مُتناهية لا يكون لها أولى العِلل، فإذن لا شىء ممّا هو سلسلة آحادها غيرُ مُتناهية موجودة ممكنة الوجود، واستند للنا بنفس الأوّلية عن عللها على انتفائها. و ظاهرٌ أنّ إثباتَ واجب الوجود مفتقرٌ إلىٰ هٰذه المُقدّمة.

و لنُبيّن هٰذه المقدّمةَ ببيانٍ أبسط، فنقولُ: إنّ كُلّ سلسلة موجودة مؤلّفة من آحاد غير مُتناهية، فهى مفتقرةٌ إلىٰ علّة تامّة، لكونها ممكنةَ الوجود، والعلّة التّامّة هى المُتقدّمة بالذّات، التّى لا ينفكّ المُتأخّرُ منها وجوداً و عدماً، وأجزاء كُلّ مجموع بأسرها كذلك، فمن المُمتنع أن يكون المجموعُ علّةً تامةً غير أجزائه بأسرها.

لا يُقالُ: إنّ الأجزاء بأسرها نفسُ المجموع، والشّىء لا يكونُ علّةً لنفسه.

لأنّا نقولُ: كُلّ جزء من الأجزاء مُتقدّم بالذّات على المجموع، و المُتقدّمات بأسرها لا تكونُ نفسَ المتأخّر، وأيضاً لو فرضنا مجموعاً كُلّ واحد من أجزائه واجبٌ لذاته، كان المجموعُ ممكناً وأجزاوه بأسرها غيرَ ممكنة. فهى غيرُ المجموع.

فإن قيل: المجموع أجزاء مادّيّة هى آحاد الأجزاء التّى يقعُ فيه الاجتماعُ، وجزءٌ صوريٌّ هو الاجتماعُ نفسهُ. فإذن بينَ الأجزاء بأسرها و بينَ المجموع فرقٌ فى المفهوم.

قلنا: اعتبارٌ ما وقع فيه التّأليفُ من غير التفات إلى التّأليف غيرُ اعتباره مع التّأليف. والأوّلُ هو الأجزاء بأسرها. و الثانى هو المجموع. ثمّ إن كان للمجموع مؤثّرٌ غيرُ أجزائه كان ذلك المؤثّرُ مؤثّراً فى الأجزاء أوّلاً، وبتوسّطها فى المجموع، كى لا يجتمعَ على المعلول الواحد مع علّته التّامّة القريبة علّةٌ أخرىٰ قريبةٌ.

لا يُقالُ: الجُزء الأخيرُ من العلّة التامّة متقدّمٌ بالذّات على المعلول ومُمتنع الانفكاك عنه وجوداً و عدماً مع أنّه ليس بعلّة تامّة.

لأنّا نقولُ: إنّا أردنا بكون العلّة التّامّة ممتنعةَ الانفكاك أنّها لذاتها ممتنعة الانفكاك، والجزءُ الأخيرُ إنّما يكونُ ممتنعَ الانفكاك عن المعلول لا لذاته، بل لاستلزامه لسائر العلل من حيثُ إنّه أخيرُها.

وإذا تقرّر هذا، فنقولُ: السّلسلةُ الموجودةُ الغيرُ المُتناهية مُفتقرةٌ إلىٰ علّة تامّة، لكونها مُمكنةً من حيثُ المجموع و من حيث الأجزاء جميعاً، و علّتها التّامّة أجزاؤها بأسرها، كما تقدّم، و هى أيضاً مفتقرة إلى علّة. و علّتها إمّا نفسُها أو بعضُ أجزائها، وإمّا شىءٌ خارجٌ عنها. والأوّل مُحالٌ، لامتناع تقدُّم الشّىء علىٰ نفسه. والثّانى مُحالٌ، لامتناع كون ذلك البعض علّةً لنفسها ولعللها. والثّالثُ مُحالٌ، لأنّ كلّ واحد و كُلّ جُملةٍ منها مُستندان إلىٰ علّة تامّة غير خارجة من السّلسلة مُتقدّمة عليه و عليها. فإن كانت علّة خارجة للأجزائها بأسرها لاجتمع علىٰ بعضها علّةٌ مع العلّة التّامّة! فإذن لا شىء منها مُستندٌ إلىٰ علّة خارجة عنها. ويلزمُ من فساد الأقسام كُلّها امتناعُ وجود السّلسلة الموصوفة لاستلزامها الخُلفَ، و هو وجوبُ استنادها إلىٰ علّةٍ مع امتناع استنادها إلىٰ علّة. [illegible]

قال: دامت أيّامه: لِم قلتُم بأنّ السّلسلةَ المذكورةَ لا يكونُ لها علّةٌ تستندُ إليها الآحادُ - إلىٰ قوله: كان ذلك مُصادرةً علىٰ المطلوب». [illegible]

أقولُ: قد بيّنا أنّ علّة جُملة السّلسلة هى الآحادُ بأسرها لا غيرُ، وأنّ المؤثّر فيها الّذى يكونُ غيرَ الآحاد، يجبُ أن يكونَ مؤثّراً فى الآحاد أوّلاً، وبتوسّطها فى الجُملة،

وإلّا لاجتمع على المعلول الواحد عِلّتان.

وأمّا قَولُهُ: «لا يثبتُ كونُ جميع الأجزاء علّةً إلّا بعدَ بيان امتناع كون العلّة أمراً خارجاً أو داخلاً».

قُلنا: إنّا بيّنا ذلك من غير بيان امتناع هٰذين، بل بيان معنى العلّةِ التّامّةِ ووجودِ كُلّ المعنىٰ فى الآحاد بأسرها، فلا يكون بيانُه مُصادرةً على المطلوب.

قال: دام عُلوّه «سلمّنا ذلك، لكن لم لا يجوزُ أن تكونَ علّتها -إلىٰ قوله: - من غير التعرُّض لبُرهان عليها».

أقولُ: إنّا بيّنا أنّ العلّة التّامّة للمجموع هى الأجزاء بأسرها. و لا شكّ فى أنّ المؤثّر فى الأجزاء بأسرها إن كان شيئاً منها كان ذلك الشّىءُ مؤثّراً فى نفسِها و فى عِلِلها، والمُلازمَةُ بيّنةٌ. ونحنُ لم نقُل:إنّ علّةَ المجموع علّةٌ لكُلّ جزء منها. بل قُلنا: إن كان للمجموع علّةٌ غير الأجزاء بأسرها فلا يمكُن أن تكونَ هى علّةً قريبةً، بل يجبُ أن تكونَ علّةَ الأجزاء أوّلاً و بتوسطها علّةً للمجموع، و لا يمكنُ غيرُها.

قال: «وإذا تقرّرت هٰذه المُقدّمةُ تيسّر إبطالُ التّسلسُل فيها -إلىٰ قوله: -كيف وأنتم اعترفتُم بصدق هٰذه المُقدّمة وتمسّكتُم بها».

أقولُ: إنّا قُلنا إنّ مجموعَ السّلسلة له مبدأ هى آحادهُ بأسرها. و الآحادُ بالأسر لا مبدأ لها [مع كونها ممكنةً، و قد بيّنا الفرقَ بينَ المجموع والآحاد بأسرها. لأنّنا قُلنا: إنّ الآحاد بالأسر لا مبدأ لها]، لأنّ استنادَ الآحاد إلىٰ غير واحد يتقدّمُها من جانب العِلل مُحالٌ. و لا يتقدّم الآحادُ بالأسر واحدٌ من جانب العلل، لكونها غير مُتناهية. فإذن لا مبدأ لها، وإمكانُها مع وجودها يقتضى أن يكون لها مبدأ. هٰذا خُلفٌ. فهٰذا التّسلسُلُ باطِل، لاستلزامه الخُلفَ.

قالَ: «وإن سلّمنا أنّه لا مبدأ لها، ولكن لماذا يلزمُ أن تكونَ باطِلةً، بل ذلك يُوجِبُ كونَها حقّةً ثابتةً».

أقولُ: لاستلزامه الخُلفَ.

قال: «قولُه: وإن أردنا أن لا نتعرّض لإبطال التّسلسل قلنا ـ إلىٰ قوله: ـ قد مرّ الكلامُ على المُقدّمة المُستعملة فى إبطال هٰذا».

أقولُ: قد بيّنا أنّ المؤثّر فى المجموع هو الآحاد بأسرها، والمؤثّر فى الآحاد بأسرها لا يجوزُ أن يكونَ نفسَها ولا بعضَها. فإذن لو كان فيها مؤثّرٌ لكان خارجاً عنها. ولنُسَمِّ ذلك الخارج «آ»، و هو إن كان مُمكناً احتاج إلىٰ مؤثّر غيره، والدّور مُحالٌ، فيلزمُ تسلسُلٌ آخرَ مبدؤه «آ»، ولا نهايةَ لآخِره، و يكون الكلامُ عليه كما على التّسلسل الأوّل، و يحتاجُ إلىٰ مبدأ خارج غير «آ»، وليكن «ب». ثُمّ الكلامُ فيه كالكلام فى غيره، إلىٰ أن يلزمَ تسلسُلٌ ثالثٌ مُحتاجٌ إلىٰ شىء آخرَ، وليكن «ج».. وهكذا إلىٰ «د» حتّىٰ يستوفى جميع المُمكنات، فيلزمُ لنا تسلسُلاتٌ بعدّةِ آحاد المُمكنات بأسرها متناهية العدّة أو غير مُتناهية العدّة، و تكون مُشتملةً علىٰ جَميع المُمكنات بأسرها لا مَحالةَ. و لا يجوزُ أن يكونَ المؤثّر فى جميع تلك التسلسلات غير آحادها بأسرها، و لا يجوزُ أن يكونَ المؤثّر فى الآحاد نَفسَها و لا ما هو داخِلٌ فيها، فيكونُ خارجًا عنها، ولا خارجَ عنها غيرُ الواجِب. فهٰذا هو المرادُ من البيان الّذى أورده. فهى مَبنيّة على المُقدّمات الماضية.

قالَ: قولُه: «المؤثّر التّام القريبُ فى المجموع ـ الىٰ قوله: ـ بل العِلّة التّامّة مع ما قبله من الأجزاء فقط».

أقولُ: إنّما عنينا بكون المُقدّم مُمتنعَ الانفكاك من الأجزاء كونَهُ لذاته كذلك، والجُزء الأخيرُ لا يكونُ لذاته مُمتنعَ الانفكاك، إذ لو فُرِض هو و حدَهُ لأمكن الانفكاكُ، و إنّما لا ينفكُّ عن المتأخّر لاستلزامه جميعَ ما يقتضى امتناعَ الانفكاك لذاته، و قد مرّ هٰذا البيانُ مرّةً.

قال: «لِمَ قلتُم إنّ جميعَ الأجزاءَ ـ إلىٰ قوله: ـ أمرةٌ مُباينٌ عنه».

أقولُ: فى الصّورة المُتنازعة إذا حصلت العِللُ بأسرها و كان كُلُّ واحدة منها مُقتضيةً لتقدُّمِها علىٰ معلولها كانت مُقتضيةً لترتيبها، و عندَ حصولِها على التّرتيب

كان المجموعُ بالضرورة حاصِلا، و لم يكن الىٰ مُباين حاجةٌ، بل لوكان مُجموعٌ غيرَ ما نحنُ فيه، لأمكن أن يحتاج المجموعُ مع الاجزاء إلىٰ أمر مُباين، و ليس كلامُنا إلّا فيما نحنُ فيه.

قالَ: «ثُمّ بعدَ تسليم أنّ عِلّة هٰذه السّلسلة جميعُ اجزائها -إلىٰ قوله:- فى البرهان المذكور».

أقولُ، إنّا ما بيّنا إبطالَ السّلسلة بنفى علّتها من الأمورالخارجة والدّاخلة فقط، بل بيّناه بنفى أن يكونَ للأجزاء بأسرها علّةٌ، لامتناع أن يكون نفسَها أو ما هو داخلٌ فيها أو ما هو خارجٌ عنها. و أمّا إذا لم يتعرّض لإبطال ما هو خارجٌ عنها واقتصرنا علىٰ إبطالِ نفسها و ما هو داخلٌ فيها يلزمُ -من حيثُ احتياجِها إلىٰ غيرها- احتياجُها إلىٰ ما هو خارج عنها، وإنّما أثبتنا واجباً باحتياج التّسلسُلات الغير المُتناهية المُشتملة علىٰ جميع المُمكنات باحتياجها إلىٰ ما هو خارج عنها. ولم يحتَج فيها إلى إبطال التّسَلسُل.

قالَ: قوله: «فإن قيل: رُبما يكونُ مع جميع الأجزاء هيأةٌ أو تركيبٌ فيحصلُ المجموعُ منها أو معها -إلىٰ قوله: -ولا بدّ من الجواب عنه».

أقولُ: ليس من المحتمل أن يكون الهيأةُ أو التّركيبُ عِلة تامّة للمجموع. أمّا المجموع المركّبُ من الأجزاء ومنها فمحتملٌ.

قال: «قولهُ فى الجواب عنه -إلىٰ قوله: -لما مرّ من امتناع التّوارد أيضاً».

أقولُ: إنّا لا نحتاجُ فى إثباتِ علّيّةِ الأجزاء فى هٰذه الصّورة إلىٰ إبطال علّيّة الخارج، لأنّا بيّناه ببيانَ المفهوم من العلّة التامّة ووجوده هٰهُنا.

قال: «قوله «فى الشّقّ الثّاني من التّرديد -إلىٰ قوله: -وقد منعتُم من ذلك».

أقولُ: كلامُنا هٰهُنا فى أنّ الأجزاء بأسرها علّة تامّة للمجموع، وأنّ المؤثرَ فى المجموع فى هٰذه الصّورة يجبُ أن يكونَ مؤثراً أوّلاً فى الأجزاء و بتوسّطها فى المجموع. فإن كانت الهيأةُ والتّراكيبُ مُغايرين للأجزاء المادّية فهُما داخِلان فى الأجزاء بأسرها، وإن لم يكونا مُغايرينِ لها كفىٰ المؤثرُ فى الأجزاء المادّيّة المؤثريّة

فيها و بتوسّطها فى المجموع، و لم يتعرّض فى بيان هٰذا البيان [إلىٰ] دعوى السّائل ولاإبطالها.

ثمّ قولُهُ: «الأجزاءُ الماديّةُ مع الأجزاء الصوريّة هو نفسُ المجموع».

فيه نظرٌ، لأنّ الأجزاء المادّيةَ هى عللٌ مادّية. والأجزاء الصّوريّة عـلل صـوريّة، والعِللُ مُتقدّمة على المعلول فكيف يكونُ نفسَها، والذّين قسموا العلِل إلىٰ أربعة: مادّية و صوريّة و فاعليّة وغائيّة، كيف ساغ لهُم أن يَعدّوا المعلولَ فى أقسام العلِل.

لا يُقال: إنّا لم نقل إنّ الأجزاء الماديّة والصّوريّة نفسُ المجموع، بل قُلنا إنّها مع هٰذه نفسُ المجموع.

لأنّا نقول: لو كانت المعيّةُ زائدةٌ عليهما مُقوِّمةٌ للمجموع لكانت جزءاً صُوريّاً. و يكون معنى الكلام: أنّ الأجزاء المادّيّة والأجزاء الصّوريّة و صورةٌ اجتماعهما نفسُ المجموع، و حينئذ يكونُ إمّا الأجزاء الصّوريّة من جُملة المادّيّة و ذكرُ الصّوريّة يكونَ حَشواً، لأنّ الصُّوريّة هى ما يفهمُ من لفظة «مع»، و لنـا أن نَـعتَبِرَ الأجـزاء المـاديّة والصّوريّة بأسرها و الصّوريّة الأجزاء الماديّة من غير التفات إلى المعيّة اللّاحقة بها.

قال: «قولُهُ بعدَ ذلك: ثمّ إنّ الأجزاء لو احتاجت جميعاً إلىٰ مؤثّر ـ إلىٰ قوله ـ و لا يكونُ ذلك المؤثّر مؤثّراً فى شىء من أفراده».

أقول: أمّا القِسمَةُ فمنحصِرةٌ، لأنّا قُلنا: «الأجزاء لو احتاجت لكان كذا، وإن لم تحتج كان كذا»، واحتياجُ البعض دونَ البعض داخلٌ فى القسم الثانى، لأنّ قولنا «لم تحتجِ الأجزاء»، أى لم تحتج بأسرِها. و يحتمِلُ أن يكونَ الكُلُّ غيرَ مُحتاجة وأن يكونَ البعضُ مُحتاجاً دونَ البعض، و قد ظهرَ فى تالى هٰذه المتّصلة؛ و هو قولُنا: لم يكن المؤثّر فى المجموع مؤثّراً فى كُلّ جزء من أجزائه، فإنّ ذلك سلبُ العُموم لا عمومُ السّلب، ثمّ إنّا لم نُورِد هاتين المُلازمتين فى جواب المنع، بل أوردناهُما فى بيان أن يكون الأجزاء بأسرها علّةً تامّةً للمجموع، و هو أنّ احتياجَ المجموع إلى مؤثّرٍ غيرِها لا يُنافى علّيتها لإمكان أن يكونَ المؤثّر مؤثّراً بعيداً. [illegible]

قالَ: «لا نُسلّمُ أنّ العلّة التّامّة لوجود المجموع هى جميعُ أجزائه ـ إلىٰ قوله: ـ يكونُ المؤثّرُ فى المجموع مؤثّراً فى كُلّ أجزائه».

أقولُ: أمّا قولُنا: العلّةُ التّامّةُ لوجود المجموع هى جميعُ أجزائه، فقد برهنّا عليه من جوهرالموضوع، و هو أوثقُ البراهين. و ذلك، بأنّا نظرنا فى المفهوم من العلّة التّامّة، و هوكونهُ مع تقدّمه بالذّات مُقتضياً لذاته، لامتناع انفكاك المعلول عنه وجوداً و عدماً؛ فوجدنا الأجزاء بأسرها كذلك، ولمّا كان فى السّلسلة الغير المتناهية الّتى بحثنا فيهاكُلّ ما هو علّةٌ تامّةٌ لأجزائه بأسرها يجبُ مع وجوده وجودُ الأجزاء بأسرها و مع وجودها وجودُ السّلسلة ـ حكمنا بوجوبِ و جود تلك السّلسة مع ما هو العلّة التّامّة لأجزائها. فظهر أنّ إحدى المُقدّمتين مُرتبِطةٌ فى الصّدق بالأخرىٰ فى هٰذا الموضع، و لم نَدّع انعكاسَ المُوجبة الكُلّيّة، و لم يظهر ضعفُ ما ادّعينا صِدقه من ذلك أصلاً.

قالَ: «ولئن سلّمنا صحّةَ قولكم إنّ المؤثّر فى هٰذا المجموع المركّب من الآحاد الإمكانيّة و فى جميع المجموعات يكونُ هذه الأجزاء جميعاً ـ إلىٰ قوله: ـ يلزم الدّورُ، وإنّه مُحالٌ».

أقولُ: إنّا لم ندّع أنّ المؤثّر فى كُلّ مجموعٍ مؤثّر فى كُلّ فرد من أفراد ذلك المجموع، و كيف ندّعى أنّ المؤثّر فى المجموع المركّب من الواجبات لذاتها و من الواجبِ لذاته والمُمكن يكونُ مؤثّراً فى الواجب؛ بل قُلنا إنّ المؤثّر التّامّ القريبَ فى كُلّ مجموعٍ آحادُه بأسرها مُمكنةٌ لا يمكنُ أن تكونَ غيرَ آحاده بأسرها؛ و البعيدَ يكون مؤثّراً فى الآحاد ثم فى المجموع فى المجموع. وفى هٰذه الصّورة خاصّة يكونُ المؤثّرُ فى المجموع. أعنى البعيد إذاكان تامّاًكان مؤثّراً فى الآحاد، ثمّ فى المجموع، و قد برهنّا عليه.

وأمّا قَولُهُ «لوكان جمعُ الأجزاء مؤثّراً فى المجموع، استحال أن يكونَ مؤثّراً فى شىء من أفراده».

فذلك حقٌّ، الّا أنّه غيرُ متعلّق بما نحنُ فيه، فإنّا لم نقل إنّ المؤثّر القريبَ التّامّ فى

المجموع يكون مُؤثراً فى آحاده، بل قُلنا: لوكان مؤثراً تاماً للمجموع غير الآحاد لكان ذلك المؤثرُ غيرَ قريب، فكان مؤثراً فى الآحاد قبل تأثيره فى المجموع.

قَالَ: «واعلم أنّى أذكرُ، أوّلاً، ما فَهِمتُ من هٰذا الكلام ـإلىٰ قوله: ـإذ لا يلزمُ من انحصار عِللها فى أجزائها جميعاً انتفاؤها».

أقولُ: قد مرّ البُرهانُ علىٰ أنّ المؤثر التّامّ لكلّ مجموعٍ جميعُ أجزائه. وأمّا انتفاء التّسلسُلات فلا يلزمُ من انحصار العِلل فى الأجزاء، وإنّما يلزمُ بامتناع كون الأجزاء بأسرها علّة لنفسِها وامتناع كون جزء منها أو جُملة من الأجزاء علّةً لها، وامتناع كون شئٍ خارجٍ منها علّةً لها، وهى محتاجة إلىٰ علّة، فمن هٰذا البيان يلزمُ انتفاؤها.

قالَ: جميعُ ما هو داخل فى الشّىء ـإلىٰ قوله: ـكان داخِلاً فيه».

أقولُ: مادّةُ الشّىء و صورتُهُ مُتقدّمتان عليه بالذّات، لكونهما من علله. فلو كانتا نفسَ الشّىء لزم تقدُّمُ الشّىء علىٰ نفسِه، ولزم أن يكونَ هو علّةً له لا غيرُ.

قالَ: «و جميعُ الأجزاءالتّى اشتمل عليهاالحدُّ التّامّ ـإلىٰ قوله: ـفى ماهيّة المحدود».

أقولُ: الدّاخلُ فى الشّىء مُتقدّمٌ عليه بالعليّة. فالأجزاء الصّوريّة مُتقدّمة، وكذلك الأجزاء المادّيّة، و المتقدّمُ على الشّىء لا يكونُ نَفسَ الشّىء، ضَرورةً.

قـالَ: «و كـذا الـقولُ فـىالآحادالـتّى هـى أجـزاءالـعَشرة ـ إلـىٰ قـوله: ـ لتـحقّق ماهيّة العَشَرة».

أقولُ: القولُ بكون تلك الأجزاء مع تلك الهيأة والصّورة علّةٌ تامّةٌ لتحقّق مـاهيّة العَشَرة قولٌ صريحٌ بكونها غيرَ نفَس العَشَرة، فإنّ العلّة التّامّة مُغايرةٌ لمعلولها.

قال: «المجموعُ المركّبُ من الواجب لذاته ـإلىٰ قوله ـلكنّكم تُعطون المعنىٰ».

أقولُ: إنّما قلنا إنّ بعضَ الأجزاء لا يكونُ علّةً فى التّسلسُل التى آحادُه مُمكناتٌ غيرُ مُتناهية، وعللّناه بكونه علّةً لنفسه ولعلليه، وهاهنا يكون الجزء الذّى هو الواجبُ علّةً لباقى الاجزاء ضرورةً، والأجزاء بأسرها المجموع المركّب، ولا يلزم منه مُحالٌ ولا تناقضٌ. و لم نُصرّح بغير ما أعطيناه من المعنىٰ.

قال فى نفى التّسلسل بالانطباق جواباً ممّا ذكرتُه: «نحنُ ما ادّعينا أنّ عجزنا -إلىٰ قوله: - فلا يتوجّهُ عليه ما ذكروه».

أقولُ: ليس ما كُلّ ما يعجزُ عنه بممتنع الفرض؛ فإنّ جمعَ النّقيضين و كون الجسمين فى مكان واحد دفعةً و كون الجسم فى مكانين دفعةً و غيرها من المُحالات ممّا يعجزُ من توهّمه كُلّ ذى وهم، وكذلك امتناع الخلأ ووجود شىء غير العالمَ لا داخلاً فيه ولا خارجاً عنه من المُحالات. ومع ذلك لا يمتنعُ فرضُ جميعها عقلاً. وههُنا نفرضُ الانطباق و لا نلتفتُ إلىٰ قُدرتنا علىٰ توهّمه أو عجزنا عنه. و نقولُ: إن أمكن الانطباقُ المفروضُ لزم منه مُحالٌ، وإن امتنع مع فرضه كانت العلّة تفاوتَ الجملتين فقط؛ فإنّ امتناع انطباق الجُملتين من جنس واحد، مّما يدخلُ تحت الكم لا يكون إلّا بسببِ التفّاوت، وهٰذا حكمٌ ضروريٌّ.

قال: «وأمّا ما ذكرتموُه فى جوابِ هٰذا السّؤال -إلىٰ قوله: - انطبقت مراتبُ العِلل علىٰ مَراتبِ المَعلولاتِ بالضّرورة».

أقول: إذا شرطتَ أن يكون إحدى المراتب مبدءاً، فتلك المرتبةُ علّةٌ و معلولٌ؛ و إذا اعتبر ما فوقه من العِلل كانت جملةَ العِلل. وإذا اعتبر ما فوقهُ من المعلولات كانت جُملةَ المعلولات، و يكونان مُتطابقين مع زيادة جُملةِ العِلل أبداً علىٰ فوق جُملةِ المعلولات بواحد فى جانبِ العِلل. و هٰذه صورتُها. فليكن التّى نعتبرُها هوالمرتبةَ الثّانيةَ.

المرتبةالأولىٰ «ا» معلول «ب». المرتبة الثانية «ب» مَعلول «ج»، و علّة «ا».

المرتبةالثالثة «ج» معلول «د»، وعلّة «ب». المرتبة الرابعة «د» معلول «هـ»، و علة «ج».

المرتبة الخامسة «هـ» معلول «و»، و علّة «د». المرتبة السادسة «و» معلول «ز»، و علّة «هـ».

المرتبة السّابعة «ز» معلول «ح»، و علّة «و». المرتبة الثّامنة «ح» معلول «ط»، و علّة «ز».

المرتبة التّاسعة «ط» معلول «ى» و علة «ح». المرتبة العاشرة «ى» علّة «ط».

ولكن المرتبةُ الّتى نعتبرُها هى المرتبة الثّانية «ب» و هو معلول «ج» و علّة «أ»، فإن جاوزنا منها ثلاثَ مراتب فقط حتّى انتهينا إلى المرتبة الخامسة الّتى فيها «ه» و هو علّة «و»، فلا يكون «ه» معلولاً لشىء، لأنّه إن كان معلولاً لشىء كان معلولاً لـ «و»، ونحن قِدماً جاوزنا الخامسة، و يكون الواقع فى هذه المراتب الأربعة أربع عِلل: علّة «أ» و معلول «د» و معلول «ه» فقط. ولا يكون علّة وشىء من المعلولات منطبقاً.

وهكذا إلىٰ أن جاوزنا «ه» حتّى انتهينا إلى المرتبة العاشِرة حصل من العِلل تسعٌ من المعلولات ثمانية مُنطبقة علىٰ مثلها من العِلل. و زاد فى العِلل «ط» غيرُ مُنطبق علىٰ شىء من المعلولات، فيكونُ العللُ مُنطبقةً على المعلولات بالفعل، من غير احتياج إلىٰ فرض انطباق أو توهّمه. و مع ذلك يكونُ أبداً عدّةُ العِلل أكثرَ من عدّة المعلولات بواحدة أبداً، فهكذا ينبغى أن يُفهمَ ما ذكرتُه.

قال: «لا شَكّ أنّ إلا مكانَ محمولٌ علىٰ كُلّ واحد من الموجودات الممكنة ـ إلىٰ قوله: ـ والموجود المُغاير له ولأفراده لا يكونُ إلّا واجباً.

أقولُ: هٰذه المُقدّماتُ صحيحةٌ إلّا قوله: «الموجودُ المغايرُ له ولأفراده لا يكونُ إلّا واجباً». و ذلك لأنّ الممكنَ الموجودَ الّذى أحدُ جزئه المُمكن يكون جزؤه الآخَرُ هو الموجودَ، و لا يمكنُ أن يكونَ واجباً، وهو علّةُ الجزء الّذى هو الممكنُ، لا من حيثُ إنّه ممكنٌ وإلّا لزم تقدّمُ الشّىء علىٰ نفسه، بل من حيثُ إنّهُ موجودٌ فقط. و ذلك الموجودُ إن لم يكن واجباً كان محتاجاً إلىٰ علّة. والكلامُ فى علّته كالكلام فيه، فيلزم إمّا الدّورُ أو التّسلسلُ.

و يعودُ البرهانُ إلى البرهان المذكور من غير تفاوت. فظهر أنّ حَلّ هٰذا البُرهانَ ليس من جهة منع وجود الإمكان و كونه جزءاً من كُلّ موجود.

قال ـ دام علوّهُ ـ فى المسألة الأخيره: «لا نُسَلّمُ استحالةَ التّرجيح من غير مُرجّح من القادر، إلى قوله: بل ذلك من الواجِب مُحالٌ، الخ».

أقولُ: علىٰ هٰذا التقدّير ينسدُّ بابُ إثباتِ وصفٍ للّهِ ـ تعالىٰ ـ تسمّىٰ بالإرادة أو

بالدّاعی؛ فإنّ إثباته مبنیّ علیٰ أنّ التّرجيحَ من غير مُرجّح من القادر المختار مُحالٌ، فيجبُ أن يكونَ هُناك مُرجّحٌ سَمَّوهُ تارةً بالإرادة و تارةً بالدّاعی. فظاهرٌ أنّ المحققين من المتكلمين يعترفونَ باستحالة ذلك، والّذی ارتكبوه ممّن لم يكن لهُ تحقيقٌ فی تلك الصّناعة إنّما ذهبوا إليه من تخيُّلهم وقوعَ الإيجاب من القادر لو لم يذهبوا إليه.

فهٰذا ما خطر ببالی فی هٰذا البَحث والاعتذاز فی إيراده ما سبق، و هو طلبُ الفائدة. وإنّما لم أُورِد جميعَ كَلامه ـ أدام اللّٰهُ أيّامَهُ ـ علی الولاء مخافَة التّطويل، بل اقتصرتُ علیٰ ما وقع فيه البحثُ. والمرجوُّ من كرمه وحُسن.. [كرامته] قبولُ العُذر، واللّٰه ـ تعالیٰ ـ يُديمُ فضلَهُ وإفضالَهُ بحقّ حَقّهِ.

< ٥ > خاتمةٌ فی الاعتراف بالحق. لنجم الدّين الكاتبيّ

﴿بسم اللّه الرحمن الرحيم﴾

ثّم كتب الإمام العلاّمة، نجم الملّة والدين، رحمه اللّٰه، هذا:

اعلَم ـ أفاض اللّٰهُ علیٰ روحك أنوارَ الحكمة. و طهرّ نفسَك من أدناس الطبيعة وآتاك من التُّقیٰ مايفی باقتناص السّعادة الحقّة الأبديّة، واقتباس المعارف الإلٰهيّة السّرمديّة ـ إنّ الواجِبَ علی العاقل النّاظر فی العلوم الحقيقيّة الاعترافُ بما هو الحقُّ المُتينُ، و يقتضيه البُرهانُ المتينُ. وهٰذا الضّعيفُ الفقيرُ الیٰ رحمة ربّه القدير، علیّ بن عمر بن علیّ القزوينیّ يقول:

لمّا تأمّلتُ فی الفوائد النفيّسة والنّكت الشّريفة الّتی أفادها مولانا و سيّدنا، المولی المعظم، الصاحبُ الأعظم، العالمُ العادل، والمنعّم المحسن، المحقّ المحقق، أعلم العلماء والحكماء، المحققين، أفضل المتقدّمين والمتأخّرين، نصيرُ الملّة والحقّ والدّين، سلطان الشّريعة، برهان الحقيقة، محمّد بن محمّد بن الحسن الطوسیّ، ـ أدام اللّه ظلاله و ضاعف جلاله ـ فی إزالة الخيالات الّتی عرضت لی علی الأجوبة الّتی ذكرها لأسئلةٍ ومُنُوعٍ صدرت منّی علی البراهين المنقولة عن الحكماء فی إثبات موجود واجبٍ لِذاته ـ جلّت قدرتُه و علت كلمتُه، فوجدتُها فی غاية ما يجبُ أن

يكونَ من الحُسن والدِّقّة والمتانة والقُوة، وافيةً بإزالة تلك الخيالات، كافيةً فی إبطال ما يُخيّل لی من التّمويهات، مُطابقةً للحقّ الصّريح الذّی لا ياتبه الباطِلُ من بين يديه و لا من خلفِه، خصوصاً الطريقة الّتی اخترعها فی تقرير برهان التّطبيق.

وإنّی غفلتُ عن تحقيق مرامِه و تطبيق كلامِه فيها، لقُصوری و عجزی عن إدراك مُخترعاته. و كيف لا يَعجُزُ مِثلی عن ذلك، فإنّ المحققين من المُتقدّمين المُبدِعينَ لأنواع العلوم ـ لو كانوا موجودين ـ لحقيقٌ بِهم أن يَعجُزوا عنهُ غايةَ العَجز. فشكرتُ اللّهَ ـ تعالیٰ ـ علیٰ موهبة تلك النّعم الكاملة والعواطف الشّاملة لأهل العلم، الّتی قصرت عن فهمها عقولُ الأواخر والأوائل، وعجزت عن دركها وضبطها أذهانُ الحُذّاق والأفاضل، فسألتهُ ـ تعالیٰ ـ أن يزيدَ فی دوام عمر مُنشئها ومُبدعِها، صاحبِ النّفس القُدسية والرّئاسة الإنسيّة، زيادةً لا انقطاع لعددِها و لا امتناعَ لمددِها إلیٰ يوم الدّين.

واعترفتُ ـ بمقتضی القاعدة المُتقدّمة ـ بحقيّتِهاو صدقِها و مُطابقتِها للأمور أنفسِها، ووجوبِ اعتقادِ صِحّتها و ثبتِها فی صميم القلب، سائلاً منه ـ دام ظلّهِ ـ إنعامَ الإذن لخادمه بالرّجوع إلیٰ أهلهِ و وطنهِ بالكليّة، لِيزيدَ هو و هُم فی دعائهِ و ثنائهِ، ويُزيلَ عن خادمهِ أنواعَ الزّحمات المُتراكمة الغير المُتناهية، و يصيرَ هٰذا الإنعامُ منه ـ دام ظلّه ـ مُضافاً إلیٰ الإنعامات السّابقة، والأيادی الوافرة، لا زال مُنعِماً ومُحسِناً و مُفيداً لأهل الصّدق و طَلَبَةِ الحَقّ دقائقَ العلوم و حقائقها و كشفَ مبانِيها وأسرار مَعانيها بحقّ النبیّ محمّد و عترته الطّاهرين.

<٦> الشكرُ و التّقدير لنصير الدّين الطوسیّ
لعمل نجم الدّين دبيران الكاتبیّ

فأجابه الإمام المحقق نصير الملّة والدّين ـ رحمه اللّه ـ بهٰذا: المخاطبةُ العاليةُ الواردةُ من حضرة مولانا، الإمام المعظّم، العالم الكامل، المحقّق المدقّق، نجم الملّة والدّين، عزّ الإسلام و المسلمين، ملك العلماء فی العالمين، الكامل المحقّق

المدقّق، نجم الملّة والدّينّ، علاّمة العصر، أفضل العالم ـ أدام اللّهُ عُلوّه، وحرس مجده ـ إلىٰ داعيه المُخلص، محمّد بن محمّد بن الحَسَن الطوسيّ، المُستفيد من نتائج خواطره الفيّاضة، المُقتبِس من أنوار عُلومه الكاشفة عن دقائق الحقائق، و صلت إليه، فقبّلها ألفاً، ولثمَها حرفاً حرفاً، ونَظَرَ فيها، فوجدها مُشتملةً على المدح والثّناء علىٰ من لا يستحقّ ذلك ولا دونَها.

وكان المرجوُّ من تيّار بحره الزّاخر، إفادةَ الأسرار وإفاضة الأنوار فى البحث الذّى هو أهمُّ المُهمّات وأعظمُ المطالب.

فتفرّس من ذلك أنّه ـ أدام اللّه أيامَه ـ وجد داعيه غيرَ مُستعدّ لنوادر إيرادته و التّنبيه لدقائق مباحثه، فأراد قَطعَ الكلام معهُ علىٰ وجه أجمل، والحُكم له فى كُلّ إيراد وإصدار، و ليس لمثل الدّاعى علىٰ علاّمةٍ مثلِهِ اعتِراضٌ. فوقف حيثُ أوقفه، وأقام حيثُ قطع عنه فوائدهُ، و هو علىٰ كُلّ حال داعٍ لأيّامِهِ، ذاكرٌ لإنعامِهِ، فاللّهُ ـ تعالىٰ ـ يَجزيهِ خَيرَ الجزاء ويُحَصِّلُ مَطالِبَهُ كما شاء.

أمّا حديثُ المَسير إلى الأهل والوطن، فإذا وصل الموكبُ الأعلىٰ، قُرِنَ بالنُّصرة والعَظَمَة، ومَشىٰ فى خِدمتِهِ إلى الحضرة العَليّة، جَهَدَ فى تَحصيل الإذن إن شاء اللّهُ، و فى هٰذه الأيّام يُريدُ أن يبعَثَ من عينه لِيَحصِّلَ ما عيّن له ولِخَدَمِهِ من رسم الإقامة إن شاء اللّهُ، وهو مُنقادٌ لأوامره، مُترَصّدٌ لما برسمهُ. واللّهُ، ـ تعالىٰ ـ يَديمُ أيّامَهُ بِمَنِّهِ و لُطفِهِ، بِحقّ حَقّهِ. واللّهُ أعلمُ بالصّواب.